جامعـــــة 8 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق
تخصص قانون عام

مذكـــــرة مكملة لمتطلبات نيــل شهادة الماستر في القانون

دور الرقمنة في تكريس النزاهة الإنتخابية في ظل الأمر 21-01

إعـــداد الطالب:
1/ بوعائشة نور الدين

تحت إشراف:
الدكتورة: بوخميس سهيلة

تشكيل لجنـة المناقشـــة

الرقم	الأستاذ	الجامعة	الرتبة العلمية	الصفة
01	أ.د/ العايب سامية	8 ماي 1945 قالمة	أستاذ التعليم العالي	**رئيسا**
02	د/ بوخميس سهيلة	8 ماي 1945 قالمة	أستاذ محاضر –أ–	**مشرفًا**
03	د/خميسي زهير	8 ماي 1945 قالمة	أستاذ محاضر –ب–	**عضوا مناقشًا**

السنـة الجامعيـة: 2021_2022

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
الله لا إله إلا هو الحي القيوم لا تأخذه
سنة ولا نوم له ما في السموات وما في
الأرض من ذا الذي يشفع عنده
إلا بإذنه يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم
ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء
وسع كرسيه السموات والأرض ولا
يؤوده حفظهما وهو العلي العظيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

بادئ ذي بدء، أقول: الحمد لله.

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو لا ان هدانا الله

الحمد لله الذي امدنا بالقوة و الشجاعة والصبر ووجهنا وألهمنا بالخطوات الصحيحة لإنجاز هذا العمل ليؤتي ثماره

هنا اتقدم بالشكر الجزيل لكل الأساتذة المحترمين عامة

ولكل من علمني حرفا منذ ان فتحت عينايا على الدنيا الى اليوم

واخص بالشكر الاستاذة القديرة : الدكتورة "سهيلة بوخميس "

على موافقتها على تأطيري

واذ اعبر هنا عن امتناني واحترامي لها ولكل جهودها وثقتها بشخصي وتشجيعها لي .

كما اتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة، واعرب لهم عن خالص شكري، واتوجه إليهم بمشاعر التقدير والاحترام

كما اشكر جميع أساتذة قسم العلوم القانونية والإدارية الذين قدمـوا لنا المعلومـات اللازمـة طـوال مساري الدراسي بالكلية

وأخيرًا، اود أن اعرب عن

امتناني الكبير لعائلاتي التي طالما زودتني بدعمها الروحي والفعال خلال مسار دراستي، وخاصة اثناء اعداد هذه المذكرة

شكرا لكل من ساعدنا ولو بالكلمة الطيبة

الاهـــــــداء

الى اغلى ما في الوجود
امي وابي

الى عماد اكتافي
وجواهر بيتي

زوجتي وابنائي
رامي - صهيب - منذر - محمد

الى سندي
اخوتي واخواتي

الى
اهلي وعشيرتي
أصدقائي وزملائي

والى *كل من ساعدني* ولو
بكلمة طيبة تشجع النفس

اليكم جميعا اهدي ثمرة
عملي المتواضع هذا

مقدمـــــة

مقدمة:

إن ما يعيشه العالم اليوم من التقدم العلمي و التقني وانتشار لشبكة الانترنت، نتج عنه بروز تأثيرات عديدة على طبيعة وشكل عمل النظم الإدارية المختلفة، حيث كان له الأثر الواضح في تراجع أشكال الخدمة العامة التقليدية وتحولها نحو نمط جديد يرتكز على البعد التكنولوجي والمعلوماتي يعرف اليوم بالرقمنة ، فتمت صياغة الخدمات العمومية ورقمنتها، لتبقى قائمة على الإمكانات المتميزة للأنترنت والاعلام الالي، ومسايرة للتطورات التكنولوجية التي تتسم بالثقة والفعالية و السرعة ، والتفاعل الآني ، واختراق الحدود في لحظات معدودة.

والملاحظ أن التحول الجديد نحو الإدارة الالكترونية قد أفرز جملة من التغييرات على الحياة العامة للمجتمع ، فنموذج الإدارة الإلكترونية يوفر الكثير من فرص التطور والبروز وكذا النجاح ، والوضوح والدقة ، في تقديم الخدمات المختلفة للإدارة وللجمهور ، وكذا إنجاز المعاملات المختلفة، وبالتالي يمثل هذا التحول الجديد ثورة تحول مفاهيمي، ونقلة نوعية في نموذج الخدمة .

وقد أصبح التحول نحو الإدارة الالكترونية يمثل توجها عالميا، يشجع على تبني نظم الخدمات الإلكترونية، التي من بينها الخدمة العمومية الالكترونية، والتي عرفت نجاحا كبيرا ميدانيا، خاصة في مجال الانتخابات الذي تسعى فيه الدولة جاهدة في تطوير قدراتها الرقمية في سبيل تكريس الشفافية والنزاهة الانتخابية وبالنتيجة ترسيخ الديمقراطية والحكم الراشد.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع الرقمنة الانتخابية ومساهمته في تكريس النزاهة الانتخابية أهمية بالغة، انطلاقا من كون التحول نحو رقمنة العملية الانتخابية بجميع مراحلها هو أساس تكريس النزاهة الانتخابية واعطائها صورة الشفافية والنهوض وتعزيز ثقة المواطن بنزاهتها، بما يؤسس لتطوير نظام إدارة الحكم والشؤون العامة (الحكم الراشد) ،و بالتالي فأهمية هذه الدراسة تأتي من العناصر الآتية:

- ❖ جدية موضوع رقمنة الانتخابات الذي ظهر مع العقد الأخير من القرن العشرين .
- ❖ قلة الدراسات حول موضوع رقمنة الانتخابات ودورها في تكريس النزاهة الانتخابية وعلاقته بالنزاهة والشفافية على المستوى المحلي والدولي مما يجعل هذا الموضوع يكتسيه الغموض و التعقيد وعدم الوضوح لدى العديد من الدارسين و كذا المواطنين، وبالتالي تكمن الأهمية في محاولة توضيح وتبيين فحوى هذا الموضوع وتأثيراته على النزاهة الانتخابية والتحول السياسي.

إشكالية الدراسة:

إن السعي المتواصل للدولة نحو تحسين الخدمات العمومية وتطويرها على النحو الذي يحقق الرفاه للمواطن والمجتمع عموما، يتطلب تعميم الرقمنة في مختلف مجالات وعلى رأسها العملية الانتخابية، والإشكال الذي يطرح بخصوص هذه المسألة هو إلى أي مدى ساهمت رقمنة الانتخابات في تكريس الشفافية والنزاهة الانتخابية في الجزائر؟.

يتفرع على هذه الإشكالية العديد من التساؤلات الفرعية أهمها:

- ما مفهوم الرقمنة الانتخابية؟
- ما هي الآليات التي تتطلبها الرقمنة الانتخابية ؟.
- ما هي التحديات التي يجب مواجهتها لنجاح الرقمنة الانتخابية ؟.

أهداف الدراسة

ان موضوع الدراسة يسعى الى الوصول إلى الأهداف التالية:

- إزالة الغموض والتعرف علي مفهوم الرقمنة والتصويت الالكتروني وتأثيرها على تكريس النزاهة الانتخابية وتعزيز ثقة الراي العام بشفافية العملية الانتخابية ونزاهتها.
- الوصول الى مدى نجاعة الرقمنة والتصويت الالكتروني كآلية في تكريس النزاهة الانتخابية وتعزيز دولة القانون .
- محاولة التعرف على إستراتيجية الرقمنة ، وكيفية تأثيرها آليا في الوصول إلى تكريس النزاهة الانتخابية في الدولة الجزائرية باعتبارها من الدول النامية.
- تحليل الوضعية التكنولوجية والقانونية في الجزائر للتوجه نحو اعتماد الخدمة العمومية الالكترونية بما فيها رقمنة العمليات الانتخابية.
- معرفة مدى جاهزية الجزائر لتقديم الخدمة للمواطن بهذا القالب الغير تقليدي ومدى جاهزيتها في خوض تجربة انتخابات الكترونية.

مبررات الدراسة :

لعل اهتمام الباحث و رغبته في تناول موضوع معين عما سواه هو في الحقيقة مبني على اعتبارات ذاتية ترتبط بشخص الباحث، و توجه اهتماماته بحكم الميل نحو موضوعات معينة واعتبارات أخرى موضوعية ترتبط بمواصفات موضوع الدراسة من حيث قيمته العلمية:

المبررات الذاتية :

و التـي تنطلـق مـن الاهتمـام الشخصـي بموضـوع بعـث مشـروع الرقمنـة فـي العمليـة الانتخابيـة باعتبارها تمثل مرتكز و عامل من عوامل تكريس النزاهة الانتخابية ، و انطلاقا من قناعة الباحث أن أي تطوير أو تحديث داخل الدولة لابد أن يكون موضوعه ، و محوره إصلاح و ترشيد علاقة الفرد والمواطن بمؤسسات الدولة وتعزيز الثقة بينهما، و هذا ما تنشده الرقمنة التي تهدف إلى تكريس النزاهة الانتخابية وتعزيز الثقة بين المواطن والدولة.

❖ **المبررات الموضوعية:**

و تنبع هذه الأخيرة من القيمة العلمية لموضوع الرقمنة، ودوره في تكريس النزاهة الانتخابية إضافة إلى توفر عنصر الجدية في الموضوع على مستوى الطرح العلمي الأكاديمي و محدودية الدراسات و الأبحاث التي تعنى به، وهو ما يشجع و يفتح أمام الدارسين مزيدا من الاجتهاد و محاولة إثراء الموضوع في جوانبه النظرية و التطبيقية و الوصول الى اقتراحات عملية ناجحة تساهم مستقبلا في بعث مشروع الرقمنة والتصويت الالكتروني وبالتالي المساهمة الفعالة في تكريس النزاهة الانتخابية في الدولة.

الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة التي ركزت على الرقمنة بصفة عامة لا تعد ولا تحصى خاصة الشق المتعلق بالإدارة الالكترونية أهمها مؤلف عماد احمد أبو شنب الذي تطرق إلى مفهوم الحكومة الالكترونية والديمقراطية التشاركية الالكترونية والحملات الانتخابية الالكترونية والتصويت الالكتروني، وهذه هي أم نقاط التقاطع بينها وبين هذه الدراسة، لكن الفارق بينها هو أن هذه الأخيرة ركزت بالدرجة الأولى على الوضع في الجزائر بما يتناسب وتشريعاتها وإمكاناتها الالكترونية على خلاف الأولى التي ركزت على التشريع الأردني.

وهناك أيضا مؤلف مشاريع الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق لنفس المؤلف الذي ركز فيه على خطوات البدء في مشروعات الحكومات الالكترونية ومدى فعاليتها معرجا على الرقمنة الانتخابية باعتبارها الآلية التقنية والقانونية التي تساهم في بناء الحكومة الالكترونية وتكريس الحكم الراشد.

حدود الدراسة :

يتحدد الإطار المكاني للدراسة في الجزائر مع الإشارة إلى بعض النماذج لرقمنة العملية الانتخابية في الأنظمة المقارنة الرائدة في هذا المجال، أما الإطار الزمني للدراسة فيتحدد خلال مرحلة الإصلاحات السياسية والقانونية في مجال الانتخابات خاصة بعد صدور الأمر رقم 21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات[1] المعدل والمتمم.

منهجية الدراسة:

إن الإجابة على الإشكالية أعلاه تتطلب اتباع المنهج الوصفي من خلال الوقوف على مفهوم الرقمنة الانتخابية وطبيعة الآليات التي تحتاجها لتحقيق الفعالية المطلوبة وبالنتيجة تكريس الشفافية الانتخابية، وكذا المنهج التحليلي من خلال تحليل نصوص قانون الانتخابات التي تناولت الشق المتعلق بالرقمنة الانتخابية، وعلى رأسها نظام البطاقية الوطنية وكل ما يتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، باعتبارها الجهاز المختص بمسك البطاقية وبالرقابة على العملية الانتخابية في جميع مراحلها متبعين في ذلك التقسيم أدناه:

تقسيم الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين تناول الفصل الأول متطلبات الرقمنة لتحقيق الفعالية المطلوبة وتناول الفصل الثاني مدى فعالية الرقمنة الانتخابية والتحديات التي تواجهها في الجزائر.

الفصل الأول: اليات تكريس النزاهة الانتخابية

المبحث الأول : الاليات التقنية لتكريس النزاهة الانتخابية.

المبحث الثاني: الاليات الهيكلية لتكريس النزاهة الانتخابية.

الفصل الثاني : الرقمنة الانتخابية: الفعالية والتحديات.

المبحث الأول : فعالية الرقمنة الانتخابية.

المبحث الثاني : تحديات الرقمنة الانتخابية.

[1]- الأمر رقم 21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، جريدة رسمية عدد 17 مؤرخة في 10 مارس 2021.

الفصل الأول

آليـــــات تكريـــــس

النزاهـــة الانتخابيـــة

الفصـل الأول: آليات تكريس النزاهة الانتخابية

تعتبر النزاهة الانتخابية عنصراً أساسياً من عناصر نظام الحكم الراشد في النظم الديمقراطية، فالنزاهة الانتخابية بمفهومها الواسع وثيقة الصلة بمبادئ الديمقراطية والحكمية الرشيدة، حيث أنها تساهم في إدارة الانتخابات الحرة والنزيهة في شتى انحاء العالم، وفي غيابها تصبح الديمقراطية عرضة للتشويه والشك والتساؤل.

ولقد أثيرت فكرة النزاهة الانتخابية لأول مرة عشية الانتخابات الرئاسية لسنة 2000 في الولايات المتحدة الأمريكية ،ومحاولات الخداع في الاقتراعات البريدية في انتخابات سنة 2005 في بريطانيا[1].

والعالم باسره اليوم يشهد في هذا العصر تطورا وتقدما علميا وتقنيا وتكنولوجيا كبيرا ،وخاصة في وسائل وتقنيات الاتصال السلكي واللاسلكي والمعلومات الرقمية الذي استفادت منه معظم الدول والمجتمعات عبر العالم ،وفي العديد من المجالات والقطاعات بمختلف أنواعها، فاكثر المجالات أهمية التي استفادت من التقدم هو مجال الانتخابات ، والذي تسعى من خلاله معظم دول العالم وخاصة الدول المتقدمة الاستثمار في تكريس الديمقراطية الحقيقية والنزاهة الانتخابية وتعزيز الحكم الراشد في مجتمعاتها، لذا كان من الضروري أن يأخذ واضعوا السياسات الإنتخابية بعين الاعتبار أهمية مسألة النزاهة عند قيامهم بتطوير نظم انتخابية جديدة أو تعديل النظم القائمة[2].

ومن اجل انجاح هذه العملية الهامة و بلوغ هذا المسعى كان لزاما على تلك الدول عامة والجزائر خاصة، الاعتماد على نوعين من الوسائل منها وسائل هيكلية وأخرى تقنية (وسائل رقمية وتكنولوجيا الاتصال عالية الكفاءة والجودة) والذي يطلق عليها العديد من المصطلحات والمفاهيم وأكثرها شيوعا: رقمنة التصويت الإلكتروني، التحول الرقمي في الانتخابات ، وغيرها من المصطلحات، و التي تعتمد بشكل أساسي على استخدام تكنولوجيا الصوت، و تكنولوجيا الصورة او تكنولوجيا الصوت والصورة معا،

[1] سارة بيرش ،"إيضاح مسألة الثقة في سير الانتخابات"، ورقة بحث مقدمة خلال الندوة حول الرأي العام والأحزاب السياسية في جامعة إيسيكس، المملكة المتحدة ، من 9 – 11 سبتمبر عام 2005 .

[2] ماريان ساور، "اضفاء الطابع المؤسسي على النزاهة في الانتخابات"، والمنشور ضمن كتاب "الانتخابات الكاملة ، الحرة والنزيهة ، مطبعة الإتحاد "فيديريشن برس" بمدينة سيدني عام 2001 ، الصفحات 142-157.

او تكنولوجيا المعلومات الرقمية بدلا من المعلومات التقليدية والمواد المطبوعة على الورق، و هو ما سوف يتم التطرق اليه من خلال التعرض للآليات التي تساهم في تكريس النزاهة الانتخابية في الجزائر.

المبحث الأول : الالية التقنية لتكريس النزاهة الانتخابية –الرقمنة–

لقد أضحت الثقافة الرقمية في عصرنا اليوم تشكل جزءا لا يتجزأ من المجتمعات الحديثة، فالتكنولوجيات الرقمية يسرت الانتفاع بمختلف مصادر المعلومات في شتى أنحاء العالم ،وهي تمكن الأفراد والشركات والحكومات والمجتمعات من استغلال مصادر المعلومات بسهولة، وتتوافر في العالم اليوم أساليب لإنتاج المعلومات عادة وتأليفها وإعادة تحديد عرضها بطريقة سهلة، وفي صيغة جديدة قد تساهم في التنمية الوطنية وفي تحسين الوضع الإنساني، ولا شك في أن التدابير الرامية إلى ضمان استمرارية التراث الوثائقي ستفضي إلى دعم الحكم الرشيد والشفافية ،وإلى حماية الحقوق وفي بناء مجتمعات الادارة العمومية عبر رقمنة الإدارة واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة معرفية منصفة[1].

وفي ظل التطور العلمي والتكنولوجي الكبير الذي يمس مختلف جوانب الحياة ،ومنها الادارة العمومية ،تعمل الحكومة الجزائرية على الارتقاء بالخدمات العمومية عبر رقمنة الإدارة واستخدام الوسائل التكنولوجية العصرية ،وهذا بقصد ربح الوقت والجهد والتكلفة ومواكبة المتطلبات المجتمعية المتزايدة مع محاولة اللحاق بركب العالم المتطور[2].

ونظرا للأهمية البالغة التي شكلها التطور التكنولوجي وعملية الرقمنة في عصرنا هذا، سواءا في إنتاج البيانات والمعرفة أو في إعادة حفظ الوثائق والبيانات القديمة ورقمنة التراث لإتاحته وضمان الحفاظ عليه، ونظرا لهشاشة استراتيجيات صون التراث الرقمي، اذ يقدم مركز هردو لدعم التغيير الرقمي هذه الورقة التعريفية حول عملية الرقمنة وأهميتها وإشكاليتها وأهمية صون التراث الرقمي، مساهمة منه في نشر الوعي بتلك المسألة[3] .

---

[1] مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، الرقمنة وحماية التراث الرقمي ،القاهرة 2019، ص5 .
info@hrdoegypt.org 2022/02/12 ، الساعة23:30

[2] عبد السلام عبد اللاوي، أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر، مجلة صوت القانون، العدد السابع،الجزء الاول،الجزائر، 2017/ردمد 9938-2352، ص61.

[3] مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، المرجع السابق، ص5 .

المطلب الأول: ماهية الرقمنة الانتخابية

ان المقصـود بالرقمنـة هـو تطبيـق تقنيـات التحـول الرقمـي، والانتقـال بالخـدمات التـي تقـدمها القطاعات الحكومية إلى نموذج عمل مبتكر يعتمد على التقنيات الرقمية في مختلف المجالات.

وتعـد الرقمنـة أو مـا يسـمى أيضـا بـالإدارة الالكترونيـة ،مفهومـا مبتكـرا أملتـه المراحـل المتقدمـة مـن ثـورة تكنولوجيـا المعلومـات واقتصـاد المعرفـة والاقتصـاد الرقمـي ،واسـهمت فـي تكوينـه وانتشـاره برمتـه، فـالإدارة الرقميـة تترعـرع وتنمـو فـي بيئـة الابتكـار والابـداع، وتسـتمد قوتهـا مـن الفكـر التكنولـوجي والابـداع المعرفـي الـذي اصـبح سـمة مـن سـمات الاقتصـاد الرقمـي ، وكمـا يؤكـد *جيـتس رئـيس مجلـس إدارة شـركة مايكروسـوفت* ..فإننـا نتعامـل مـع الومضـات الرقميـة والفضـاءات الافتراضـية لإدارة شـؤون شـركتنا دون أن يكـون لكثيـر منـا مكـان ملمـوس نجلـس بـين جدرانـه، فإدارتنـا الرقميـة تعتمـد علـى التزامنـا بالتكنولوجيـا والمعرفـة وولاء العـاملين لـدينا مكـرس لاقتصاد المعرفة الذي مكننا من تحقيق اكبر الإنجازات التي نتفاخر بها اليوم[1].

فـالتحول الرقمـي لـم يعـد رفاهيـة يمكـن الاسـتغناء عنهـا فـي الوقـت الحـالي، خاصـة بالنسـبة للمؤسسـات والهيئـات التـي تتعامـل مباشـرة مـع الجمهـور، والتـي تسـعى إلـى التطـوير وتحسـين خـدماتها وتسـهيل وصـولها للمـواطنين، ويتجـاوز مفهـوم التحـول الرقمـي اسـتخدام التطبيقـات التكنولوجيـة ليصـبح منهجـا وأسـلوب عمـل يجمـع المؤسسـات الحكوميـة ليصـبح تقـديم الخـدمات أسهل وأسرع[2].

الفرع الأول: مفهوم الرقمنة الانتخابية

تعـد الرقمنـة مـن ثمـار المنجـزات التقنيـة فـي العصـر الحـديث ،حيـث أدت التطـورات فـي مجـال الاتصـالات ، وابتكـار تقنيـات اتصـال متطـورة إلـى التفكيـر الجـدي مـن قبـل الحكومـات فـي الاسـتفادة مـن منجـزات الثـورة التقنيـة ، باسـتخدام الحاسـوب وشـبكات الإنترنـت فـي انجـاز الأعمـال

[1] بودي عبد القادر، بودي عبد الصمد ،"الإدارة الرقمية كإبداع في تسيير وتمييز منظمات الاعمال مع الإشارة كنموذج للإدارة الرقمية في المنظمات العربية، الملتقى الدولي حول الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب ،البليدة يومي 12- 13 ، الجزائر2010، ص8.

[2] محمد زهران ،عضو هيئة التدريس بجامعة نيويورك فى تخصص هندسة وعلوم الحاسبات،.جريدة الشروق المصرية ، 7 اوت 2019، العدد18456.

وتقـديم الخـدمات للعـاملين بطريقـة الكترونيـة ، تسـهم بفاعليـة فـي حـل العديـد مـن المشـكلات التـي مـن أهمهـا التـزاحم والوقـوف لطـوابير طويلـة أمـام المـوظفين فـي المصـالح والـدوائر الحكوميـة[1]، فتتميـز الرقمنـة بسـرعة فـي انجـاز الأعمـال وتـوفير الوقـت والجهـد ،ولـذلك تطرقنـا فـي هـذا الفـرع إلـى مفهوم الرقمنة الإلكترونية وأساسيات تحسين أداء الخدمات المقدمة للمتعاملين.

ففـى السـنوات الأخيـرة يـتكلم أغلـب النـاس المعنيـين بالتكنولوجيـا وتطورهـا واقتصـادها عـن ثلاثـة أشـياء : الـذكاء الاصـطناعي، والرقمنـة ، وأهـداف التنميـة المسـتدامة، يحـدث هـذا فـى جميـع دول العـالم، ولا تختلـف فـي ذلـك الـدول المتقدمـة عـن الـدول الناميـة، فأهـداف التنميـة المسـتدامة هـى مـا يسـعى إليـه الجميـع، فالرقمنـة لهـا **هـدفان:** فهـي الوقـود الـذى يغـذى برمجيـات الـذكاء الاصـطناعي ،لأن تلـك البرمجيـات تحتـاج إلـى معلومـات حتـى تقـوم بعملهـا، والهـدف الثـاني هـو تسهيل حياة الناس بدلا من أن يسعوا من مكتب إلى آخر للحصول على إمضاء أو ختم.. إلخ.

لـذلك نجـد أن أغلـب دول العـالم قطعـت أشـواطا فـي طريـق الرقمنـة، هـذه الأشـواط تختلـف من دولة إلى أخرى حسب تعاملها مع تحديات الرقمنة، لكن ما هي الرقمنة؟ وما هي مميزاتها؟.

أولا : تعريف الرقمنة الانتخابية

عرفت الرقمنة عموما على انها عملية استنساخ راقية تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعاؤها(Chaine numerique)الى سلسلة رقمية، حيث يواكب هذا العمل التقني عمل فكري ومكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات من اجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقم[2].

وعرفـت أيضـا بانهـا نظـام يشـفر المعلومـات فـي نظـام ثنـائي يشـمل الصـفر والواحـد، وهـو بـذلك يقسـم الإشـارات الـى خطـوات مجـردة بحتـة فـي مواجهـة الإشـارات التناظريـة التـي تشـابه الموجـة، وفـي نطـاق الاتصـال يشـار الـى الرقميـة بالحالـة الثنائيـة المنفصـلة، والتـي تضـع مخرجـات

[1] أسماء زقلوي ، أسماء بن عومر، أهمية الرقمنة الاكترونية في تحسين أداء الخدمات المقدمة للمتعاملين في المركز الوطني للسجل التجاري، – دراسة الفرع المحلية لولاية ادرار–، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة احمد دراية، ادرار، السنة الجامعية: 2021/2020، ص05.

[2] الدلهومي صالح، إشكالية المكتبة الالكترونية ومستفيديها ،اعمال المؤتمر العاشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات المكتبية الالكترونية والنشر الالكتروني وخدمات المعلومات في الوطن العربي، المعهد الأعلى للتوثيق ،الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، تونس، 2001، ص72.

الكمبيوتر أو النهايات الطرفية في حالة إما مغلقة أو مفتوحة، وتقوم أجهزة المودیم بتحويل الإشارات الرقمية الى موجة تناظرية للإرسال عبر خطوط الهاتف التقليدي[1].

كما عرفت على أنها: " الاستغناء عن المعلومات الورقية وإحلال المكتب الالكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات، وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ،ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا[2].

وتأسيسا على تعريف الرقمنة عموما، يمكن تعريف الرقمنة الانتخابية على أنها تلك الاستراتيجية الإدارية لعصرنة المعلومات المتعلقة بالعملية الانتخابية بمختلف مراحلها، بدءا بالتسجيل، ومرورا بالطعون والحملات الانتخابية ، وصولا لمرحلة التصويت والطعون التي تتبعها وإعلان النتائج ، واستخدامها بشكل ذكي عن طريق برمجيات تقنية كالتوقيع الالكتروني والبصمة الالكترونية ونظام التعرف على الوجه والرمز التعريفي للناخبين وغيرها .

ويستفاد من التعريف المذكور أن الرقمنة عامة والانتخابية خاصة تعتمد أساسا على تحويل البيانات إلى شكل رقمي قابل للمعالجة الالكترونية والقراءة بالحاسب الآلي ومختلف الأجهزة الالكترونية الذكية.[3]

ثانيا : أنواع الرقمنة الانتخابية

1-الرقمنة على شكل نص[4] :

هذا النوع يتيح الفرصة للبحث في النص، فهو يسمح بالتعامل مباشرة مع الوثيقة الالكترونيةعلى انها نص، وللحصول على هذا النوع ، يتم استعمال برمجة التعرف الضوئي على الحروف، انطلاقا من وثيقة مرقمنة في شكل صورة ،حيث ان البرمجية تقوم بتحويل النقاط المكونة للصورة الى رموز وعلامات وحروف، كما يسمح بالتعديل وتصحيح الأخطاء ، فالرقمنة على الشكل النصي تخص الوثائق التالية:

- النصوص الالية -إعلام آلي-.

[1] محمد الهادي محمد، تكنولوجيا الاتصالات وشبكات المعلومات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ، سنة 2000 ، ص312.

[2] عبد الرزاق السالمي، الإدارة الالكترونية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، سنة 2008 ، ص28.

[3] محمد سمير احمد، الإدارة الإلكترونية، مدونة المناهج السعودية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، السعودية، سنة 2020، ص 42.

[4] مهري سهيلة، بن جامع بلال، المكتبة اللرقمية،طبعة01، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة،الجزائر، 2011 ،ص68.

- النصوص المرقونة.
- المخطوطات.

ويـتم فـي هـذ الشـكل اسـترجاع المعلومـات ، مـع إمكانيـة إدخـال بعـض التحـويلات والتعـديلات عليهـا ، وتمكـن هـذه الطريقـة مـن القيـام بعمليـات البحـث داخـل المحتـوى و هي تخـص الوثائق المرقمنة أو المكتوبة باليد[1].

2- الرقمنة في شكل صورة MODE IMAGE[2] :

وتعـد مـن اكثـر أنـواع الرقمنـة اسـتعمالا، ولهـا أهميـة كبيـرة فـي مجـال الكتـب والمخطوطـات القديمـة ،وخاصـة بالنسـبة للبـاحثين والمختصـين بدراسـة القـيم الفنيـة وليسـت النصـية، وهـي لا تسـمح إلا بقـراءة أو طباعـة الوثيقـة، وهـي مـن انـواع الرقمنـة الأكثـر اسـتعمالا علـى الـرغم مـن انهـا تحل مساحة كبيرة عند التخزين[3]، ولها أهمية كبيرة في الأنواع التالية من الوثائق:

- ✓ المخططات والخرائط.
- ✓ البطاقات و اللوحات أو الملصقات.
- ✓ المصغرات الفيلمية و الصفائح الزجاجية.
- ✓ كمـا تفضـل بعـض الهيئـات رقمنـة بعـض أنـواع الوثـائق علـى شـكل صـور إذا كانـت تتضـمن مضامين حساسة لتفادي كل عمليات التزوير التي قد تتعرض لها.
- ✓ و هي ايضـا عبـارة عـن حفـظ الوثـائق بشـكل صـورة غيـر قابلـة للتغييـر، مـع إمكانيـة القـراءة والطباعة فقط للخرائط، الصور، اللوحات، الأفلام...الخ[4] **فهناك:**

❖ نـوع يتمثـل فـي المعلومـات التـي انتجـت رقميـا DIGITALLY BORN مثـل الكثيـر مـن المعلومات التي تكتب بواسطة الحاسوب ثم تنشر عبر وسط الكتروني ككتاب الكتروني[5].

---

[1] محمد فتحي عبد الهادي، رقمنة الدوريات العربية-مشروع رقمية الدوريات بدار الكتب المصرية نموذجا-، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مجلد17، العدد2، نوفمبر 2011 ،ص2.

[2] Numérisation des bibliothèques : les modes de numérisation [en ligne]. [10-10-2005]. Disponible sur internet http://www.culture.gouve.fr/mrt/numérisation/fr/du/1image.htm #01

[3] ريان بن كحلة، دور الإدارة الاكترونية في رقمنة سجلات الحالة المدنية،-دراسة حالة لبلدية شتمة ولاية بسكرة-، مذكرة ماستر،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة محمد خيضر بسكرة،السنة الجامعية 2019/2018،ص 59

[4] محمد فتحي عبد الهادي، المرجع السابق ،ص3.

[5] احمد بدر أسامة ، الوسائط المتعددة بين واقع الدمج الالكتروني للمنصفات وقانون حماية حقوق الملكية الفكرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، سنة 2004، ص 8.

❖ ونـوع اخـر يتمثـل فـي تلـك المعلومـات التـي يـتم تحويلهـا الـى الشـكل الرقمـي انطلاقـا مـن مصادر معلومات تقليدية بصرف النظر عن وسيلة التحويل[1].

الفرع الثاني : اهمية الرقمنة الانتخابية

تعتبـر الرقمنـة مبـادرة مـن المبـادرات المهمـة، والتـي أصـبحت لهـا قيمـة متزايـدة لمؤسسـات المعلومـات علـى اخـتلاف أنواعهـا، كمـا أنهـا تتمتـع بأهميـة كبيـرة بـين أوسـاط المكتبيـين واختصاصـيي المعلومـات، حيـث يسـتلزم تشـييد مكتبـة رقميـة أن تكـون محتوياتهـا مـن مصـادر المعلومـات متاحـة فـي شـكل إلكترونـي، وهنـاك الكثيـر مـن المبـادرات التـي تـدور حـول مفهـوم "الطريـق السـريع للمعلومـات" والتـي أعطـت الـدافع نحـو تحويـل الكثيـر مـن مصـادر المعلومـات مـن الشـكل التقليـدي إلـى مجموعـات متاحـة علـى وسـائط رقميـة حديثـة، كمـا تتميـز المجموعـات الرقميـة بسـهولة الوصـول إليهـا مـن جانـب المسـتفيدين، وإمكانيـة مشـاركتها بـين عـدة مسـتفيدين فـي الوقـت نفسـه، وبالتـالي يمكـن أن تسـتوعب الزيـادة المتناميـة فـي أعـداد المسـتفيدين، وذلـك بالمقارنـة مـع المجموعـات التقليديـة، ويـتم ذلـك مـن خـلال نشـر وإتاحـة مجموعـات النصـوص علـى الخـط المباشـر عبـر الشـبكة العالميـة أو الشـبكة الداخليـة للمكتبـة أو مؤسسـة المعلومـات [2] "Intranet".

وللتعـرف إلـى أهميـة عمليـة الرقمنـة، مـن المناسـب الإشـارة إلـى أن رقمنـة مصـدر معلومـات متـاح علـى وسـيط تخـزين تقليـدي ، تزيـد مـن إمكانيـة الاسـتفادة منـه ، مـن خـلال تيسير عمليات الوصول والإطلاع عليه.

ويحـدد "بيـير إيـف دوشـومان" "Duchemin Yves Pierre" "مجموعـة الأهـداف الأساسـية المنشود تحقيقها من وراء الرقمنة، والتي يمكن تلخيصها في[3]:

الفرع الثالث: تقدير الرقمنة

ان للرقمنة إيجابيات عديدة كما ان لها بالمقابل سلبيات كثيرة و سنتناولها بالتفصيل:

---

[1] احمد بدر أسامة، المرجع السابق، ص 9.

[2] مركز هردو | لدعم التعبير الرقمي ، المرجع السابق ،ص7.

[3] مصـر علـى الطريـق الرقمـي، الرقمنـة كلمـة السـر نحـو تحقيـق التقـدم، أوروبـا تسـعى لزيـادة الاعتمـاد عليهـا للنهـوض بمجتمعاتها، الصين وكوريا الجنوبية في المقدمة، ودراسات تؤكد، تساعد على نمو الاقتصاد والقضاء على الفساد، مقال منشور يوم الأحد 01 ديسمبر 2019 ،جريدة اليوم السابع، السبت، 14 ماي2022.

أولا : إيجابيات الرقمنة الانتخابية

1. بفضل رقمنة المعلومات والتخلص من العمليات اليدوية [1] يمكن للسلطة المستقلة للانتخابات التي تشرف على العملية الانتخابية أن تكرس الجودة والفعالية على العملية الانتخابية
2. معلومات آمنة ويمكن الوصول إليها لأنه موضوعة ضمن قواعد بيانية محمية قانونا وتقنيا يصعب اختراقها.
3. تمكن رقمنة العملية الانتخابية من الاستفادة من الأخطاء التي يتم برمجتها وتداركها في الوقت المناسب لتجنب الأضرار التي قد تمس الفاعلين في العملية الانتخابية كممثلي الأحزاب السياسية المنتخبين.
4. زيادة تحفيز الموظفين: من المهم للغاية امتلاك الأدوات التي تجعل عملك أسهل وإيجاد طرق جديدة وأكثر فاعلية لتنفيذه. يمكن أن يزيد من دافع الموظف بنسبة تصل إلى 40٪ وهو سبب مقنع لتحقيق قفزة إلى الرقمنة[2].
5. ان التوظيف التكنولوجي الحديث او الرقمنة تساعد على تقديم خدمات رقمية للمواطن تمكنه من الوصول للمعلومة المناسبة أثناء الانتخابات[3].
6. تقليل العبء على الموازنة العامة للدولة نتيجة توفير الجهد والمال والوقت اللازم لأداء الخدمات الحكومية[4].

ثانيا: سلبيات الرقمنة الانتخابية

لقد عرفت الرقمنة قفزة نوعية كبيرة بفضل ايجابياتها المتعددة وبالرغم من الكم الهائل للإيجابيات التي عرفتها الرقمنة فان لها من السلبيات ما يجعل المختصين اكثر اهتمام بالبحث حلول جدية لهاومن بين السلبيات الأكثر تاثيرا :

---

[1] يوسف رجب عابد، أثر الإدارة الإلكترونية على فاعلية القرارات في القطاع العام، –دراسة حالة وزارة الداخلية الشق المدني–، رسالة ماجستير، إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة ، كلية التجارة ، أكتوبر 2015 ، ص20/15/14

[2] الأستاذة حمزة زريقات مريم، المرجع السابق، ص09.

[3] حماد مختار،"تاثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري ،جامعة بن يوسف بن خدة ،الجزائر، سنة 2007،ص38.

[4] الصالحي سامي عطاء الله ،" الحكومة الإلكترونية " ، تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحدة تنمية المعلومات للدول العربية، الكويت ،أفريل 2001 ، ص02.

- سـهولة إمكانيـة اختـراق الأنظمـة والبـرامج المطبقـة وعـدم وجـود ضـمانات سـرية او حمايـة مضمونة وامنة للمعلومات.
- التكلفة الكبيرة لعملية الرقمنة وهو ما يتطلب اقتطاع ميزانية كبيرة من ميزانية الدولة وهو ما سيؤثر سلبا على تنفيذ الأولويات في الخدمات العامة وخاصة في الدول الفقيرة والدول النامية.
- من اكبر سلبيات التعاملات الالكترونية هو غياب السند القانوني الذي يمكن العودة اليه في حالة أي نزاع محتمل، هذا السند عادة ما تحتويه الوثائق الورقية.
- ان عملية الرقمنة تساهم بشكل كبير في تقليص اليد العاملة وان كان لهذا التقليص الجانب الإيجابي من الناحية المادية .
- لا يوجد حدود للتعامل من خلال شبكة الانترنت حيث يفتح المجال امام الجميع للتعامل بدون حدود برية وبحرية كاملة قد يستغلها الخارجون عن القانون لاستخدامها بطرق غير قانونية[1] .
- الأمية الإلكترونية لدى المواطنين بسبب عدم وجود وعي معلوماتي و حاسوب[2].
- عدم قدرة قطاعات المجتمع من التعامل معها نظرا لارتفاع نسبة الامية وخاصة الامية الالكترونية[3].

ثالثا: أهداف الرقمنة الانتخابية

لقد افرز التحول نحو الادارة الالكترونية جملة من التغيرات على مفهوم الخدمة العمومية، مما أدى إلى التخلي عن الادارة العامة التقليدية، فنموذج الادارة الالكترونية يوفر الكثير من الفرص للنجاح والوضوح والدقة في تقديم الخدمات وإنجاز المعلومات، وعلى هذا الاساس تتعدد أهداف الرقمنة الانتخابية ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- السيولة وانسياب المعلومات[4].
- تقديم الخدمات لدى الفاعلين في العملية الانتخابية في أي وقت وفي أي مكان.
- تجميع البيانات من مصدرها الأصلي بصورة موحد[1].

---

[1] حماد مختار، المرجع السابق، ص 133.

[2] سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية و آفاق تطبيقاتها العربية، مركز البحوث، الرياض، 2005 ، ص190.

[3] عوني نادية،تقييم التجربة الرقمية في الإدارة المحلية الجزائرية–دراسة ميدانية بلدية سعيدة–،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة د.مولاي الطاهر،سعيدة،الجزائر،السنة الجامعية 2017/2016، ص23.

[4] يغني سامية، واخرون ، الخدمة العمومية في ظل تحديات الرقمنة ومتطلبات الجودة، تحليل تجربة مؤسسة الضمان الجتماعي ،الفرع الولائي بالوادي، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجد 04، العدد01، جوان2021 ص711.

- تحقيـق السـرعة المطلوبـة لإنجـاز إجـراءات العمـل المطلوبـة فـي مختلـف مراحـل العمليـة الانتخابية ، وبتكلفة مالية مناسبة.
- إيجاد بديل للارشيف التقليدي[2]
- الحفاظ على سرية المعلومات وتقليل مخاطر فقدها[3].
- خلق تأثير ايجابي لدى المواطن لكسب ثقته وتحفيزه للتقدم نحو صناديق الاقتراع[4].
- إيجاد بديل للأرشيف التقليدي خاصة أنه لن يكون هناك مكان في المستقبل وتعزيز الاستدامة.

المطلب الثاني : مراحل رقمنة الانتخابات

من المتفق عليه والمعمول به ان الانتخابات تمر بثلاث مراحل أساسية ومهمة ومتكاملة بداية بالمرحلة القبلية، ثم مرحلة التصويت، وتليها المرحلة الأخيرة، وهي مرحلة الفرز وإعلان النتائج.

الفرع الأول: الرقمنة في المرحلة القبلية للعملية الانتخابية

والتي بدورها تتكون من ثلاث عمليات في منتهى الدقة والاهمية وهي:

- ✓ اعداد البطاقية الوطنية للهيئة الناخبة.
- ✓ عملية جمع الاستمارات ومراقبتها.
- ✓ عملية تعيين المؤطرين.

هذه المرحلة بمختلف اجزائها تعرف قفزة نوعية في الانتخبات بعدة دول والجزائر تعتبر من بين الدول التي نجحت في تخطي هذه المرحلة رغم العوائق والتحديات.

أولا : رقمنة البطاقية الوطنية للهيئة الناخبة

لقـد اتخـذت الجزائـر العديـد مـن المبـادرات فـي اتجـاه عصـرنة الادارة، ويعتبـر مشـروع الجزائـر الالكترونيـة بـادرة أولـى لتأكيـد الجاهزيـة الالكترونيـة، وذلـك مـن خـلال اعتبـار الادارة عصـب الدولـة ووظيفتهـا الاساسـية، فهـي تسـعى إلـى تحقيـق النفـع العـام، مـن خـلال الخـدمات التـي

---

[1] يوسف رجب عابد، المرجع السابق، ص 14-15-20-21.

[2] يغني سامية، واخرون ،المرجع السابق،ص .712

[3] محمد سمير احمد، المرجع السابق، ص73.

[4] وسيلة واعر ، دور الحكومة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية، حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائر ، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول إدارة الجودة الشاملة بقطاع الخدمات، المنظمة من قبل:كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة: ، ص7.-لا يوجد تاريخ الملتقى-

تقـدمها عبـر الادارة العامـة[1]، فسـعت الـى الإسـراع فـي عمليـات الرقمنـة فـي عـدة مجـالات، ومنهـا عملية رقمنة الانتخابات بجميع مراحلها، بداية برقمنة البطاقية الوطنية للهيئة الناخبة.

وبـالرغم مـن ان الانتخابـات يمكـن أن تجـري بـدون البطاقيـة الوطنيـة للهيئـة الناخبـة، إلا أن هـذه القائمـة لهـا مـن المزايـا مـا يُبـرر اسـتخدامها والأخـذ بهـا، مـن خـلال التأكـد مـن تلبيـة النـاخبين لجميـع متطلبـات أهليـتهم للانتخـاب، إن قائمـة النـاخبين تضـفي شـرعية علـى العمليـة الانتخابيـة نفسـها، وعلـى عكـس ذلـك فـإن هـذه الشـرعية سـتكون محـل مسـاءلة إذا مـا ظهـرت مشـاكل فـي تسـجيل النـاخبين، وعلـى وجـه الخصـوص سـلامة قائمـة النـاخبين ونزاهتهـا، لـذلك تعتبـر عمليـة تسجيل الناخبين من أكثر الأعمال أهمية في إدارة الانتخابات.

فالسـجلات الانتخابيـة تقـوم بـدعم المبـادئ الديمقراطيـة عـن طريـق تعزيـز المسـاواة السياسـية لجميـع المـواطنين، وتشـجيع شـمول جميـع النـاخبين الـذين يحـق لهـم الإدلاء بأصـواتهم فـي عمليـة الانتخابـات. وتظهـر الاختلافـات حـول حجـم الجهـد الـذي يجـب أن تبذلـه الجهـات القائمـة علـى الانتخابـات، مـن أجـل تسـجيل النـاخبين الـذين هـم ضـمن الفئـات الأقـل تسـجيلاً وذوي نسـب المشـاركة الأقـل، مثـل النسـاء والأقليـات العرقيـة والفقـراء والشـباب. وتحـاول بعـض الـدول القيـام بحمـلات تسـجيل مكثفـة وموجهـة مـن أجـل زيـادة مشـاركة هـذه الفئـات مـن المجتمـع، بينمـا تتخـذ دول أخـرى جانـب السـلبية حيـث يـوفر المسـؤولون فيهـا إمكانيـة المشـاركة والتسـجيل لجميـع الأفـراد بشكل مُنصف، لكن لا يحاولون زيادة معدل تسجيل مجموعة بعينها في الانتخابات.

وبـالرغم مـن هـذه الاختلافـات، فهنـاك إجمـاع عـام علـى أن مـن متطلبـات وجـود نظـام ديمقراطـي وتمثيلـي، ان تمـنح جميـع فئـات المجتمـع فرصـاً متكافئـة للمشـاركة فـي الانتخابـات، مـن خـلال عمليـة تسـجيل شـاملة للنـاخبين غيـر ان عمليـة تصـطدم عـادة بجملـة مـن العوائـق والمخـاوف لـدى الأحـزاب السياسـية والمـواطنين فكثيـرا مـا تعـرف نوعـا مـن التزويـر كالتضـخيم والاضـافات الغيـر

[1] لبيد عماد، موزاي بلال ، رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر– الواقع– الآفاق و التحديات–، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،الطبعة الاولى، برلين، ألمانيا ، سنة 2021.ص373

مبـررة ومختلـف طـرق التلاعـب بالقائمـة, وارتـأى تمديـد مـدة صـالحية بطاقـة الناخـب المسـلمة قبـل إصدار الامر 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات[1].

غيـر ان الاتجـاه نحـو رقمنـة البطاقيـة الوطنيـة للهيئـة الناخبـة يضـع الكثيـر مـن الضـمانات التـي تحمي هذه القوائم من مختلف عمليات التزوير والتلاعب المختلفة.

فرقمنـة البطاقيـة الوطنيـة للهيئـة الناخبـة تفـتح المجـال امـام جميـع النـاخبين لمراقبـة البطاقيـة، مـن خـلال الاطـلاع المباشـر علـى مختلـف البيانـات التـي تخـص المسـجلين بالبطاقـة، كمـا تتـيح المجـال امـام جميـع النـاخبين لتسـجيل انفسـهم بالقائمـة، وكـذا سـحب بطاقـة الناخـب وعمليـات الشـطب، ويشـكل إدخـال المعلوماتيـة علـى البطاقـة الانتخابيـة فـي بعـض البلـدان المتطـورة ميـزة كبيـرة لهـا، ويجعـل مـن البطاقـة الانتخابيـة الالكترونيـة وسـيلة فعالـة لتسـهيل عمليـة التصـويت علـى النـاخبين مـن جهـة، وتقلـل مـن حـالات الغـش الانتخـابي مـن جهـة أخـرى، ممـا يـؤدي إلـى تعزيـز نزاهـة الانتخابـات، وهـو مـا تـدعوا لـه المنظمـات الدوليـة التـي تعنـى بالديمقراطيـة والانتخابـات الحـرة والنزيهـة، وفـي الجزائـر يمكـن مـع الوقـت اسـتعمال بطاقـة التعريـف البيومتريـة كبطاقـة ناخـب الكترونيـة فـي الانتخابـات المقبلـة، والتـي دون شـك سـوف تقلـل الكثيـر منـة الاعبـاء سـواء أثنـاء مراجعـة القـوائم الانتخابيـة، أو أثنـاء التصـويت، أو عنـد فـرز الأصـوات، أمـا فـي مـا يخـص إعـداد بطاقـة الناخـب وتسـليمها حيـث و بعـد التسـجيل فـي القائمـة الانتخابيـة تقـوم المصـالح باسـتخراج البطاقـات الانتخابيـة علـى حسـب المعلومـات الـواردة فـي الجـداول الانتخابيـة ووفـق المواصـفات التقنيـة المحـددة ، وعـادة مـا تكـون البلـديات أو المصـالح الولائيـة فـي الـداخل أمـا فـي الخارج فتكون مصالح الممثليات الدبلوماسية هي من تقوم بذلك.

فالبطاقة الانتخابية لها عدة ايجابيات تتمثل فيما يلي* :

* تساهم في التقليل من حدوث الغش الانتخابي كون عملية التصويت تكون شخصية .

* ترشد الناخب على مكتب التصويت وعلى مركز الاقتراع الذي ينتمي إليه وتسهل عملية البحث عن الناخب في القائمة الانتخابية من خلال رقم قيده في القائمة الانتخابية الموجود على بطاقة الناخب.

[1] المادة الاولى من المرسوم التنفيذي رقم 02-83 المؤرخ في 05 مارس 2002 ، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 97- 64 المؤرخ في 15 مارس 1997 الذي يحدد كيفيات إعداد بطاقة الناخب و تسليمها و مدة صالحيتها، الجريدة الرسمية، العدد 16، المؤرخة في: 05 مارس 2002.

* تؤكـد قيـام الناخـب بعمليـة التصـويت الفعلـي مـن خـلال الخـتم الـذي يوضـع عليهـا بعـد فـراغ الناخب من التصويت وقبل مغادرته لمكتب الاقتراع.

* تعد دليل إثبات على تسجيل الناخب على القائمة الانتخابية[1].

ان عمليـة رقمنـة القـوائم الانتخابيـة مـن خـلال اسـتحداث الأرضـية الرقميـة وكمـا جـاء علـى لسـان رئـيس اللجنـة الوطنيـة المسـتقلة :**ان لـم نجعـل التزويـر مسـتحيلا سـنجعله غيـر منـتج لصـاحبه[2]** : حيـث ان هـذه العمليـة ستسـاهم وبشـكل كبيـر فـي تطهيـر القـوائم الانتخابيـة وتحـديثها، والوصـول مـن خلالهـا الـى شـطب الاف الأشـخاص المتـوفين والتـي اسـتخدمت فـي الكثيـر مـن الاسـتحقاقات الانتخابيـة مـن قبـل بعـض المترشـحين لتضـخيم عـدد النـاخبين لصـالحهم، فالأرضـية الرقميـة افـرزت هيئـة ناخبـة حقيقيـة دون أي زيـادة او نقصـان، فهـي لا تسـمح بالازدواجيـة او التسـجيل مـرتين، والارضـية الرقميـة مـن اهـم الأدلـة الدالـة علـى الحوكمـة الجديـدة، فهـذه الأرضـية تكـون قـد حققـت اهـم مطلـب للمـواطنين او الشـعب السياسـي، وهـو ضـرورة تطهيـر البطاقيـة الوطنيـة للانتخابـات، وهـو مكسـب جـد هـام للهيئـة الناخبـة وللأحـزاب السياسـية، ومـن شـانه تعزيز الديمقراطية بشكل كبير.

ان الأرضـية الرقميـة سـاعدت بشـكل كبيـر فـي تطـوير العمليـة الانتخابيـة وتحـديثها وتسـهيلها علـى الهيئـة الناخبـة ووضـعها فـي ظـروف ملائمـة وحسـنة لتأديـة الواجـب الانتخـابي، كمـا ان الأرضـية سـهلت كثيـرا علـى الهيئـة الناخبـة والأحـزاب مـن المراقبـة واجـراء عـدة عمليـات فـي ضـرف وجـي، حيـث اصـبح بإمكـان أي مـواطن التسـجيل والشـطب وتغييـر الإقامـة وطلـب بطاقـة الناخـب ومعرفة مكتب ومركز الانتخاب الذي ينتخب فيه، دون عناء ودون مشقة[3] .

ثانيا: رقمنة عملية جمع الاستمارات ومراقبتها

ان مراقبـة صـحة المعلومـات التـي تحتويهـا اسـتمارات الترشـح بـالطرق التقليديـة، وكـذا مـدى صـحتها ، تعـد ضـربا مـن الخيـال ان لـم نقـل غيـر ممكنـة الـى حـد بعيـد، لـذا فـان عمليـة رقمنـة هـذه

[1] أيت شعلال نبيـل ، النظام القانوني للهيئة الناخبة– دراسة مقارنة– مجلة الفكر القانوني والسياسي ،المجلد 03، العدد 02 ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2 ، الجزائر2020،ص43.

[2] محمد شرفي، رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، تصريح صحفي، منشور بجريدة النصر، الجزائر، يوم 2020/10/14.

[3] محمد شرفي، رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، المرجع السابق.

العمليـة التـي تعـد فـي غايـة الأهميـة تعـد خطـوة كبيـرة فـي ضـمان تكـريس النزاهـة الانتخابيـة، مـن خـلال السـهولة والدقـة الكبيـرة فـي التأكـد مـن صـحة البيانـات والمعلومـات، وكـذا الاسـتمارات فـي حـد ذاتهـا، مـن خـلال سـهولة معرفـة ازدواجيـة الاسـتمارات لـدى المترشـحين مـن عـدمها، بيـد ان هـذه العمليـة عرفـت فـي الاسـتحقاقات الماضـية عـدة مشـاكل تسـببت أحيانـا فـي اقصـاء بعـض المترشـحين، لـيس بسـبب عـدم بلـوغ النصـاب وانمـا بسـبب التبـاين بـين المعلومـات المتواجـدة بالاسـتمارات المحـررة مـن طـرف المترشـحين وبـين المعلومـات المتواجـدة علـى القـرص الصـلب الـذي يسـتعمل فـي جهـاز المقارنـة والتأكـد، وهـو مـا يتطلـب تـدارك هـذه الإشـكالات مـن طـرف القائمين على هذه العملية، واولهم السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

ثالثا: رقمنة عملية تعيين المؤطرين

ان نجـاح الأرضـية الرقميـة الخاصـة بـالقوائم الانتخابيـة اعطـى حـافزا كبيـرا لمهندسـي السـلطة المسـتقلة الـى انشـاء أرضـية رقميـة موجهـة لتلقـي طلبـات التسـجيل فـي قـوائم تـأطير الانتخابات الراغبين في المشاركة في تأطير الاستحقاقات الانتخابية.

الفرع الثاني : الرقمنة في المرحلة المعاصرة –عملية التصويت الالكتروني–

هـذه المرحلـة وان كانـت قـد عرفـت عمليـة الرقمنـة بهـا مراحـل متقدمـة مـن خـلال التصـويت الالكترونـي فـي بعـض دول العـالم، الا انهـا لـم تعـرف بعـد نجاحـا كبيـر فـي دول أخـرى ، وخاصـة فـي الجزائـر التـي مازالـت لـم تـدخل هـذه المرحلـة تمامـا، والتـي سـنقدم فيهـا اقتراحـات مهمـة قـد تسـاهم فـي إنجـاح عمليـة التصـويت الالكترونـي مسـتقبلا[1] ،وهـي المرحلـة الأكثـر تعقيـدا فـي العملية الانتخابية والتي تعرف تحولا تدريجيا من الطرق الكلاسيكية الى الرقمنة.

اولا: تعريف التصويت الالكتروني

إن مصـطلح التصـويت الالكترونـي مشـتق مـن اللغـة االنجليزيـة E-Voting ويسـمى ايضـا بالاقتراع الالكتروني، وهناك العديد من التعاريف الواردة بشأنها[2]:

ببسـاطة فالمقصـود بالتصـويت الالكترونـي هـو مباشـرة الحـق السياسـي فـي الانتخـاب باسـتخدام تقنيـة المعلومـات بـدلا مـن الطـرق التقليديـة، لتحقيـق الشـفافية والدقـة والامـن فـي نزاهـة العملية الانتخابية بطريقة الكترونية[1]..

[2] خنافيف محمد، معيزي قويدر المرجع السابق، ص56.

ويعرف على انه تلك التوجهات نحو استخدام مجالات تقنية المعلومات لتمكين الديمقراطية، وتندرج تحتها كافة الجوانب الفنية والقانونية والاجتماعية عبر أدوات عدة من ضمنها العمليةالانتخابية والتي ينبثق عنها ما يسمى بالتصويت الالكتروني [2].

كما عرف يضا":على انه استخدام التقنيات الالكترونية في عملية التصويت ضمن بيئة خاضعة للإشراق والفرز الالكتروني وجدولة النتائج جزئيا او كليا بوسائل إلكترونية [3]. ويأتي ضمن ما يسمى أيضا الانتخابات الالكترونية، والتي تعنى باستخدام تقنية المعلومات في مراحل الانتخابات المختلفة، بما في ذلك تسجيل الناخبين والمرشحين، والتحقق من هوية الناخبين، ومباشرة التصويت الكترونيا وأخيرا فرز الاصوات وعدها الكترونيا[4].

كما عرف أيضا: على انه استخدام التقنيات الالكترونية في عملية التصويت ضمن بيئة خاضعة للإشراف والفرز الالكتروني وجدولة النتائج جزئيا او كليا بوسائل إلكترونية .

من التعريفين السابقين نستنتج بان التصويت الالكتروني هو استخدام الوسائل الالكترونية لجدولة البيانات الانتخابية وصب اصوات الناخبين ومعالجتها وإظهار النتائج الانتخابية بطريقة الكترونية[5].

يأتي ضمن ما يسمى أيضا الانتخابات الالكترونية والتي تعنى باستخدام تقنية المعلومات في مراحل الانتخابات المختلفة بما في ذلك تسجيل الناخبين والمرشحين، والتحقق من هوية الناخبين، ومباشرة التصويت الكترونيا وأخيرا فرز الأصوات وعدها الكترونيا[6].

---

[1] وهاج خضاير عباس، سهى زكي نوري، ميكانيزم التصويت الاكتروني، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، مركز ضياء للمؤتمرات والأبحاث، المجلد السابع، العدد الرابع، كلية القانون، جامعة بابل، العراق ،2003، ص232.

[2] زهير حسين سليمان دهب، تطوير منصة التصويت الالكتروني، مذكرة ماجستير، جامعة النيلين، السودان، 2017، ص16.

[3] خنافيف محمد، معيزي قويدر، التصويت الالكرتوني كنموذج مقترح لتفعيل الادارة الالكرتونية في الجزائر، مجلة الادارة والبحوث للدراسات والتنمية ،العدد الثالث عشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، الجزائر 2018، ص57 .

[4] عبد الحميد بسيوني، الديمقراطية الالكترونية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2002 ،ص22.

[5] خنافيف محمد، معيزي قويدر، المرجع نفسه، ص57.

[6] عبد الحميد بسيوني، الديمقراطية الالكترونية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2008 ص244 .

ويمكن القول ان المقصود به مباشرة الحق السياسي في الانتخابات واختيار المرشحين من خلال استخدام تقنية المعلومات بدلا من الطرق التقليدية كأوراق وصناديق الاقتراع، ومن تم تخزين النتائج في أنظمة الحاسب الآلي وفق معايير فنية وأمنية لتحقيق الشفافية والدقة مما يضمن نزاهة العملية بصورتها الالكتروني [1].

ثانيا:أنواع التصويت الالكتروني

هناك عدة أساليب وأنواع معتمدة في التصويت الالكتروني او لاجراء انتخابات الكترونية والشائع ان هناك العديد من الأنواع واهمها :

التصويت الإلكتروني المباشر،

التصويت باستعمال شبكة الأنترنت،

التصويت بواسطة الهاتف.

1: التصويت الإلكتروني المباشر:

يكون من خلال حضور الشخص إلى مكتب التصويت و استعمال البطاقة المخصصة للانتخاب، ويقوم بالضغط على الزر الناخب إما بلمس الشاشة او استخدام قلم ضوئي على شاشة الكترونية[2], وفيه يدلي الناخبون بأصواتهم عن طريق أجهزة عملية، وتخضع فيه الاجهزة والبرمجيات لرقابة مسؤولي الانتخابات، لكنها تكون موزعة في الامكان العامة، وتخضع عملية التحقق من هويات الناخبين لرقابة المسؤولين المباشرة[3].

2: التصويت باستعمال شبكة الانترنت:

يتم عبر الدخول إلى الموقع المخصص للتصويت واختيار المرشح المناسب، سواءا من المنزل او او خارج الوطن، ويكون ذلك باستخدام رقم سري يتحصل عليه الناخب عن طريق البريد المسجل او من داخل مكان عمله باستخدام بطاقة هوية ذكية تحتوي على شريحة الكترونية تحمل كل بيانات الناخب[4].

---

[1] عبد المجيد رمضان، فرص تطبيق التصويت الإلكتروني فيالإنتخابات بالجزائر، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2019 / 2018 ،ص11.

[2] خنافيف محمد، المرجع السابق، ص57.

[3] محمد دنون يونس، الاطار القانوني للتصويت الالكتروني، جامعة الموصل، العراق ، 2012، ص07.

[4] خنافيف محمد، معيزي قويدر، المرجع السابق، ص57.

3: التصويت بواسطة الهاتف:

اصبح من الممكن التصويت عبر الهاتف، من خلال اتصال الناخب بمركز تسجيل في ظل تطور تقنيات الاتصال ، فيسجل الصوت وساعة المكالمة والاختيار مع الاحتفاظ بالتسجيل الصوتي لإثبات ذلك لدى الهيئة المشرفة على التصويت الالكتروني في حالة أي منازعة[1] ،ويستعمل المصوت في هذه الحالة إما رقم سري للطعن او يستخدم البصمة الصوتية للتعرف على هوية الشخص المصوت.

ثالثا : مزايا التصويت الالكتروني

بلا شك أنه في استخدام تقنية المعلومات فوائد جمة لاسيما الأمور التي تميز تطبيقات نظم المعلومات بشكل عام، مثل الدقة والسرعة والمرونة، ولكن هناك فوائد تميز التصويت الالكتروني عن الطرق التقليدية مما قد يجعلها خيارا أساسيا إذا ما طبقت وفق معايير محددة ودقيقة:ومن اهمها

- التعامل بكفاءة مع الصيغ التي تتطلب إجراءات فرز شاقة في الأنظمة الانتخابية المعقدة.
- زيادة التوافق مع احتياجات المجتمعات الكثيرة التنقل.[2].
- ان عمليات فرز الأصوات وإعلان النتائج تأتي أسرع مع التصويت الإلكتروني.
- يؤدي التصويت بالإنترنت ووسائل الإتصالات الحديثة إلى إستحالة حدوث إختلالات أمنية كنتيجة لتكدس الناخبين أو حدوث إجراءات تدخل للتأثير على إرادة الناخبين أو منعهم أو عاقتهم عن الإدلاء بأصواتهم. من نتائج التصويت الإلكتروني أو عبر الإنترنت إمكانية حفظ وتخزين البيانات في أكثر من موقع أصلي وموقع بديل ، إضافة إلى سرعة معالجة البيانات وإستخراج النتائج مع صعوبة تزوير العملية الإنتخابية أو التدخل فيها إذا ما كانت نظم الإنتخابات الإلكترونية قد تمت معايرتها وتجربتها مع إستمرار التفتيش عليها فنيًا ومتابعتها من خلال هيئة فنية إدارية سياسية قانونية محايد[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص57.

[2] عبد المجيد رمضان، المرجع السابق، ص20.

[3] عمرو زكي عبد المتعال، دراسة بشأن إستخدام النظم والوسائل الإلكترونية فى التصويت فى الانتخابات، مكتب عبد المتعال ومحرم وجيزة للمحامات والاستشارات القانونية ، الجيزة ، جمهورية مصر العربية، ص07. بدون سنة.

- احتمال توفير التكاليف على المدى البعيد من خلال توفير عدد ساعات عمل موظفي مراكز الاقتراع، وخفض تكلفة طباعة أوراق الاقتراع وتوزيعها. [1].
- ان استخدام نظام التصويت الالكتروني في العملية الانتخابية ، يعكس صورة حضارية عن الدولة امام محيطها الدولي، كما انه يوفر ميزة الحصول على البيانات بشكل سريع وواضح لاعتماده على تسجيل بيانات الناخب عبر ماسحات بيو مترية لبصمة الاصبع او الشبكية او بصمة الحمض النووي، او قراءة البطاقة الشخصية الذكية التي تحتوي على شريحة الكترونية تشمل بيانات المصوت ،او باستخدام رقم كود سري يحصل عليه من السلطة .
- يتمتع نظام التصويت الالكتروني بدرجة عالية من الامن المعلوماتي الذي يمنع من التدخلات المقصودة وغير المقصودة لتغيير البيانات المخزنة والمنقولة والمعروضة اثناء وبعد العملية الانتخابية ،مما يسهل على المراقبين اوهيئة الانتخابات الرجوع إلى هذه البيانات ومراجعتها في وقت دون المساس بمصداقيتها، وهذا ما لم يتوفر في التصويت التقليدي[2].
- لاستخدام التقنية في العملية الانتخابية دور كبير في تسهيل مهمة الادارة الانتخابية فيما يتعلق بالتكاليف الباهضة التي كانت تستوجبها الامور اللوجستية التقليدية، كطباعة الاوراق وخزنها والأعداد الكبيرة الواجب وجودها من الموظفين للتأكد من سلامة القيد في الجداول الانتخابات، والحصر الكامل والدقيق لأسماء الناخبين ودوائرهم الانتخابية وتنقية الكشوف من اسماء المتوفين الذي تتطلبه عملية التصويت والعد اليدوية.
- من خلال التصويت الإلكتروني، يمكن أن يحصل كل مصوت فور التصويت على إيصال رسمى مطبوع أو شهادة رسمية من الجهاز، ثابت به بيانات المصوت وساعة التصويت واختياراته ، بحيث يكون هذا دليل مستند ورقي له حجيته القطعية حال الطعن أو المنازعة ويحتفظ به المصوت أو الناخب وبذلك يدرأ أي تحايل أو تزوير أو تغيير في إرادته قد يحدث من تدخل أي جهة فيما بعد ، وكذلك يدرأ أي إحتمال ضئيل لحدوث عطل أو خطأ في الأجهزة الإلكترونية وهو أمر مستبعد لوجود نظم إحتياطية تعمل مع النظم الأصلية فيكون بذلك الإيصال المطبوع الذي يحصل عليه شهادة رسمية بالوقائع الصحيحة فيما يتعلق ببياناته

[1] عبد المجيد رمضان ، المرجع السابق، ص21.

[2] خنافيف حممد. معيزي قويدر، المرجع السابق، ص57.

واختياراتـه لهـا حجيـة قانونيـة كاملـة, ويمكـن أن تطبـع الآلـة شـهادة رسـمية بهـا علامـة مائيـة أو هولوجرافية تمنع تزويرها فتكون الحجية قطعية[1].

- يرفـع نظـام التصـويت الالكترونـي مـن نسـبة الاقبـال علـى العمليـة الانتخابيـة ويسـهل مـن عمليـة المشـاركة لأنـه يعطـي فرصـا اكبـر لمـن يواجهـون صـعوبات فـي الوصـول إلـى مراكـز التصـويت او مـن مـن يواجهـون صـعوبات فـي ممارسـة الاقتـراع (المعـوقين ,الاميـين، كبـار السن، النساء)، قائم على تطبيق مبدا اتصل ولا تنتقل[2].
- للتصـويت الالكترونـي دور كبيـر فـي التقليـل مـن ارتكـاب جـرائم التصـويت اثنـاء العمليـة الانتخابيـة ، نتيجـة لاسـتخدام التصـوير والبيانـات الحيويـة البيومتريـة , إذ يسـتحيل قيـام غيـر الناخب بعملية التصويت[3].
- تمكـن الآلات الإلكترونيـة ذوي الإحتياجـات الخاصـة مـن الإدلاء بأصـواتهم حيـث تسـتخدم تكنولوجيا صوتية معززة للعملية لفاقدي البصر مثلا[4].
- يتميز نظام التصويت الالكتروني بمزايا عدة يجعله مفضل على نظام التصويت التقليدي من حيث الدقة والنزاهة والحياد والشفافية والامان والسرعة في انجاز العملية الانتخابية[5].
- فـي المجتمعـات التـي تسـود فيهـا الأميـة يتعـرف الناخـب أو المصـوت علـى شـخص المرشـح مـن صـورته الشخصـية، أو مـن رمـزه الإنتخـابي، فيقـوم بلمـس الآلـة أو الشاشـة فـي الموضـع الظـاهر بـه الرمـز الإنتخـابي أو صـورة المرشـح، وتـتم عمليـة تسـجيل إرادة الناخـب إلكترونيـاً فـي ذاكـرة فرعيـة فـي الـدائرة الإنتخابيـة وفـي ذاكـرة مركزيـة علـى مسـتوى الدولـة ،محفوظـة معهـا الأدلـة التصـويرية والثبوتيـة للشـخص، فيـؤدي ذلـك إلـى منـع تزويـر الإنتخابـات خـلال عمليـات العـد والإحصـاء الـورقي، أو إضـافة بطاقـات إنتخابيـة إلـى الصـناديق التـي تحتـوي علـى البطاقـات الورقيـة، ويـتم فصـل بيانـات وصـورة الناخـب عـن إختيـاره فـى النظـام تحقيقـاً لمبـدأ سـرية الإقتراع ... إلخ.

---

[1] عمرو زكي، المرجع السابق، ص07.

[2] خنافيف محمد. معيزي قويدر، المرجع السابق ، ص57.

[3] بيرت وولف، أندرو إليس، واخرون، المرجع السابق، ص8.

[4] عمرو زكي، المرجع السابق، ص08.

[5] خنافيف محمد. معيزي قويدر، المرجع السابق ، ص57.

- زيـادة إمكانيـة الوصـول للانتخابـات، علـى سـبيل المثـال مـن خـلال اسـتخدام أوراق الاقتـراع الصـوتية لفائـدة النـاخبين المكفـوفين، وكـذلك اسـتخدام التصـويت عبـر الانترنـت لفائـدة النـاخبين الذين لا يستطيعون مغادرة منازلهم والناخبين المقيمين خارج البلاد[1].
- مـن نتـائج التصـويت الإلكترونـي أو عبـر الإنترنـت إمكانيـة حفـظ وتخـزين البيانـات فـي أكثـر مـن موقـع أصـلي وموقـع بـديل ، إضـافة إلـى سـرعة معالجـة البيانـات وإسـتخراج النتـائج مـع صـعوبة تزويـر العمليـة الإنتخابيـة أو التـدخل فيهـا إذا مـا كانـت نظـم الإنتخابـات الإلكترونيـة قـد تمـت معايرتهـا وتجربتهـا مـع إسـتمرار التفتـيش عليهـا فنيـاً ومتابعتهـا مـن خـلال هيئـة فنيـة إداريـة سياسية قانونية محايدة[2].
- هنـاك مـن الوسـائل الفنيـة مـن إجـراءات حمايـة ومتابعـة وتفتـيش ورقابـة مـن السـلطة الفنيـة مـا يـدرأ حـدوث التحايـل أو الغـش المعلومـاتى، خاصـة بحصـول المصـوت فـور التصـويت علـى شـهادة تفصـيلية رسـمية مطبوعـة مـن خـلال النظـام، تبـين شخصـيته وتوضـح بيانـات التصـويت وتكـون لهـا الحجيـة القطعيـة،حيـث ان نظـم الإنتخابـات الورقيـة يمكـن التحايـل فيهـا والغـش فيهـا طالمـا أن سـلطة الإشـراف والرقابـة علـى العمليـة الإنتخابيـة سـلطة غيـر محايـدة ولـيس لهـا سـلطات ومكنات التفتيش والمتابعة والمراقبة والضبط.[3].

الفرع الثالث : الرقمنة في المرحلة البعدية للعملية الانتخابية

أولا : رقمنة عملية الفرز

هذه العملية تعد اكثر العمليات أهمية وتعقيدا في كل عملية انتخابية، حيث ان عملية رقمنة هذه العملية لم تعرف الانطلاق بعد، وهي تبقى مرتبطة بعملية التصويت الالكتروني.

ثانيا : رقمنة عملية اعلان النتائج

ان نجـاح الأرضـية الرقميـة دفـع بمهندسـي السـلطة الوطنيـة المسـتقلة الـى رقمنـة عمليـة تحويـل المحاضـر بعـد الاقتـراع، فعمليـة تحويـل محاضـر الفـرز للأصـوات بعـد الاقتـراع يـتم تحويلهـا

[1] بن عقة معمر، المرجع السابق، ص44.

[2] بيرت وولف، أندرو إليس ، واخرون ،المرجع السابق ، ص8.

[3] عمرو زكي ، المرجع السابق ، ص09.

بشـكل انـي بعـد رفعهـا مـن طـرف المنـدوبين المحليـين البلـديين التـابعين للسـلطة الوطنيـة المسـتقلة للانتخابات، وهو ما يسهل عملية تقسيم المقاعد على الفائزين وكذا عملية اعلان النتائج[1].

ومن نتائج التصويت الالكتروني، امكانية حفظ وتخزين بيانات في اكثر من موقع اصلي وبديل، بالإضافة الى سرعة معالجة البيانات واستخراج النتائج، مما يساعد في اتمام العملية الانتخابية بكفاءة، وبإطلاق النتائج بسرعة قياسية بالرغم من تعقيدات العملية الانتخابية، من حيث النظام والية التصويت والعد والفرز واحتساب النتائج[2].

المبحـث الثاني:الاليـة الهيكليـة لتكـريس النزاهـة الانتخابيـة- السـلطة الوطنيـة المسـتقلة للانتخابات-

تعتبر الجزائر واحدة من بين الدول التي عملت جاهدة ومنذ فترات متعاقبة على استحداث عدة وهيئات وطنية و أجهزة مختلفة، هدفها الاسمى هو العمل من اجل الوصول الى ضمان نزاهة وشفافية الانتخابات مهما كان نوعها، وذلك من خلال عملية الاشراف والمراقبة وتسير العملية من بداية مراحل عملية تحضير الانتخاب الى غاية الاعلان عن نتائج الاولية او النهائية، وهو ما جاء به التعديل الدستوري الاخير الذي جاء بهيئات تعمل على ضمان شفافية الانتخابات، وهوما بالمشرع الجزائري الى حتمية اعادة النظر في القانون رقم : 12/01 المتعلق بنظام الانتخابات[3] حيث نص هذا القانون على استحداث نوعين من اللجان، اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات وهي اللجنة التي تنظر في كل التجاوزات التي تمس بمصداقية الانتخابات وشفافيتها وكذا الخروقات التي قد تمس بهذا القانون ،كما انشا ايضا الوطنية لمراقبة الانتخابات، و في اطار التعديل الدستوري الأخير ومع هذه الاستحداثات 2016 كان لزاما على المشرع انشاء قانون عضوي جديد يتضمن نظام الانتخابات ليواكب تعديلات الدستور، فجاء بهذا القانون العضوي رقم 16/10 المتضمن النظام الانتخابي ليبين احكام عمل اللجان الانتخابية المستحدثة بكافة انواعه (البلدية والولائية[4])، والتي تعتبر من قبيل الهيئات الادارية التي تمارس الرقابة على العملية الانتخابية ،حيث تعتبر هذه الأخيرة مسؤولة عن مراقبة عمليات التصويت،

[1] محمد شرفي، المرجع السابق.

[2] قاسم حسن العبودي، تأثير النظم الانتخابية في النظام السياسي، دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن،2012 ص271.

[3] القانون العضوي رقم 01/12، المؤرخ ف 14 جانفي 2012، المتعلق بنظام الانتخابات الجريدة الرسمية، العدد 01، الصادرة في: 14 جانفي 2012.

[4] القانون العضوي 16 / 10، المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية العدد 55 ،الصادرة بتاريخ:15 سبتمبر 2016.

وكذا الرقابة والمتابعة وتسجيل كل المخالفات والاحتجاجات التي تتعلق بخرق بعض القواعد والاحكام القانونية التي تضبط هذه العملية، كما ان المؤسس الدستوري في تعديل سنة 2016[1]،أعاد النظر في بعض الصلاحيات التي يتمتع بها المجلس الدستوري في مجال الرقابة على نتائج عمليات الاقتراع, مع تنظيم جديد مس تشكيلته.

المطلب الاول: الاطار المفاهيمي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

من بين الخطوات الهامة التي خطاها المشرع الجزائري بخصوص تكريس النزاهة الانتخابية، هو قيامه باستحداث اهم الهيئات الضامنة لهذا المسعى وهي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، اذ يكتسي هذا المسعى بالغ الاهمية في تنظيم العملية الانتخابية، والتي بدورها تنعكس بالإيجاب او بالسلب على استقرار الحياة السياسية، اذ يتوقف ذلك على مدى نزاهة هذه السلطة بمناسبة أداء مهامها، واثناء اشرافها على مراحل العملية الانتخابية، كما ان هذه السلطة تتمتع بهامش من الاستقلالية، عكس الهيئة السابقة التي كانت تلعب نفس الدور المتمثل في مراقبة الانتخابات، وهذا هو ما تم استنتاجه من التعديل الدستوري الاخير[2]، في هذا الصدد يفرض علينا الخوض في الإطار المفاهيمي للسلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات من خلال التطرق الى مفهوم وخصائص والطبيعة القانونية والتنظيم الإداري للسلطة الوطنية للإنتخابات[3].

الفرع الاول: تعريف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

يلاحظ أن المشرع الجزائري قد أحجم عن إعطاء تعريف للسلطة المستقلة تاركا المجال لفقهاء القانون، أين تولت المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات[4] تعريف الإدارة الإنتخابية، وذلك إنطلاقا من

---

[1] التعديل الدستوري2020، الصادر بموجب المرسوم رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر سنة 2020، الجريدة الرسمية، عدد 82 ،الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020.

[2] انظر التعديل الدستوري2020 ، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442.

[3] حمزة بن شعبان، زهير بن عروج، النظام القانوني للسلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، السنة الجامعية: 2021/2020، ص06.

[4] المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات، هي منظمة حكومية دولية تدعم الديمقراطية حول العالم و تظم 25 دولة، مقرها في ستوكهولم بالسويد، ولها مكاتب في أمريكا اللاتينية و إفريقيا و أسيا.

المعيـار العضـوي، بـالقول أنهـا تلـك المؤسسـة أو الهيئـة المسـؤولة قانونـا بـإدارة كـل أو بعـض الجوانـب الأساسية للعملية الإنتخابية والاستفتاء على مختلف أشكالها[1].

فـي ظـل الظـروف السياسـية التـي ظهـرت فـي الآونـة الاخيـرة صـعب أمـر إستنبـاط تعريـف للسـلطة الوطنيـة المسـتقلة ووضـعها إلا بموجـب القـانون العضـوي رقـم 07/19، حيـث اعتبـر هـذا الأخيـر المصـدر الوحيـد الممكـن العـودة إليـه مـن أجـل المحاولـة ووضـع تعريـف لهـا فـي هـذا المجـال بسعـي واجتهـاد رجـال الفقـه ورجـال القضـاء ،وعلـى هـذا الأسـاس سيكـون تعريفهـا وفـق تـوجهين مـن الناحيـة الفقهيـة ومـن الناحيـة القانونيـة[2], وقـد تـم تعريـف الادارة الانتخابيـة مـن قبـل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وفق معيارين:

فحســب المعيــار العضــوي: هــي تلـك المؤسسـة او الهيئـة المسـؤولة قانونـا بـادارة كـل او بعـض الجوانب الاساسية لعملية الانتخابية والاستفتاءات عل مختلف اشكالها[3].

و حســب المعيــار الموضــوعي: هــي كافـة الانشـطة والاعمـال المتعلقـة بـالتخطيط للانتخابـات وتنظيمها وتنفيذها[4].

وعند الجمع بين المعيارين يمكن استنتاج تعريفا **كالاتي:**

هــي تلـك المؤسســة التــي تعمـل علــى حسـن سـير العمليــة الانتخابيــة والاشـراف علــى كـل المراحـل المتعلقـة بهـا بكـل نزاهـة وشـفافية دون تـدخل مـن الحكومـة و لا تتبـع اي جهـة تجنبـا لكـل انـواع التـأثير والضـغوطات التـي مـن الممكـن ان تقـع لهـا وبالتـالي فهـي منفصـلة, خدمـة لمصـالحها وتـدعيما لاسـتقلاليتها[5], ويمكـن تعريفهـا بانهـا الهيئـة او الجهـاز الـذي يتـولى إدارة كـل او بعـض جوانـب العمليـة الانتخابيـة والتـي تشـمل تحديـد أصـحاب الحـق فـي الاقتـراع واسـتقبال طلبـات

---

[1] بلـص هاشـم أحمـد محمـد، التنظـيم القـانوني للهيئـة المسـتقلة فـي إدارة الإنتخابـات النيابيـة دراسـة تحليليـة، رسـالة دكتوراة، كلية الدراسات العليا ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن 2018 ، ص51 .

[2] انظـر القـانون العضـوي رقـم 07/19 المـؤرخ فـي 14 سـبتمبر 2019، المتعلـق بالسـلطة الوطنيـة المسـتقلة للانتخابات، جريدة رسمية عدد55، المؤرخة في 19 سبتمبر 2019.

[3] قـدور ضـريف ، السـلطة الوطنيـة المسـتقلة للانتخابـات، نظامهـا القـانوني، مهامهـا وتنظيمهـا، "مجلـة الحقـوق والعلوم السياسية، العدد 13، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 ، الجزائر، 13جانفي 2020 ،ص244.

[4] قدور ضريف، المرجع السابق ،ص244.

[5] حاجي رياض وسيم، النظام القانوني للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، مذكرة مكملة لنيل شـهـادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، السنة الجامعية 2020/2019 ،ص 35.

الترشـح مـن الأحـزاب السياسـية او المترشـحين واعتمادهـا وتنظـيم عمليـات الاقتـراع وفـرز الأصـوات وعدها وتجميعها[1].

وتعـرف أيضـا حسـب الأسـتاذ بلـص هاشـم احمـد محمـد : علـى انهـا تلـك الهيئـة التـي بإمكانهـا وبكـل كفـاءة وحرفيـة إدارة جميـع محـاور العمليـة الانتخابيـة بـدون تـدخل مـن جانـب الحكومـة فـي أي شـان مـن شـؤونها، ومـن ثـم لا تتبـع الإدارة الانتخابيـة المسـتقلة فـي تشـكيلها او مهامها أي جهة كانت لا سيما السلطة التنفيذية، فهي منفصلة انفصالا تاما عنها[2].

الفرع الثاني : خصائص السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

لقد نصت المادة 08 من الأمر 21/01 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالإنتخابات على استقلالية السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من خلال الفقرة :"تتمتع السلطة المستقلة للإنتخابات بالشخصية المعنوية وبالإستقلالية الإدارية والمالية وتدعى في صلب النص السلطة المستقلة"[3].

فمـن خـلال نـص المـادة نجـد المشـرع الجزائـري قـد خـص السلطـة الوطنيـة المسـتقلة للإنتخابات ب03 خصائص أساسية تتمثل في:

***- التمتع بالشخصية المعنوية**

***- الاستقلال الإداري**

***- الاستقلال المالي**

الفرع الثالث : الاساس القانوني والدستوري للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

من خلال الدراسة سنتطرق في هذا الفرع الى دراسة الأساس الدستوري والاساس القانوني للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

اولا: الاساس الدستوري للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

بإستحداث السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، يكون المشرع الجزائري قد استند على نص المادة رقم 139 من التعديل الدستوري لسنة 2016[4]، لكنه وبالرجوع لفحوى هذه المادة نجدها تتكلم عن

---

[1] محمد باسك منار، إدارة الانتخابات في المغرب، – محاولة للتقييم في ضوء التجارب الدولية–، مجلة البحوث السياسية والإدارية ،المجلد01،العدد العاشر،2016، ص5.

[2] بلص هاشم احمد محمد ، المرجع السابق، ص51.

[3] انظر المادة 08 ، من الأمر 01/21، المتضمن القانون العضوي المتعلق بالإنتخابات.

[4]– انظر المادة 139، من القانون رقم:01/16 المؤرخ في 06 مارس2016 المتضمن التعديل الدستوري 2016، جريدة رسمية العدد14 الصادرة في:07 مارس 2016.

وجـوب حيـاد السلطات العموميـة، وإحاطـة العمليـة الإنتخابيـة بالشفافيـة اللازمـة، لأن الإدارة هـي مـن كانـت مكلفـة بتسيير العمليـة الإنتخابيـة، كمـا أنـه لا يفهم منها نقل بعض الصـلاحيات من الإدارة إلـى جهـاز أخر مستقل ومستحدث ليشرف على هذه العملية، لكن المجلس الدستوري وفـي إطار دراسة مطابقة القانـون العضـوي الخـاص بالسلطة الوطنيـة المستقلة للانتخابات لأحكام الدستور يرى عكس ذلك، حيث إعتبر أن الفقرة 1 من المادة 193 تعتبر سندا للقانون العضوي رقم 07/19، إلا أنه وإحتراما لمبدأ تدرج القواعد القانونيـة فإنـه لا يمكـن إهمـال مـادة دستورية مقابـل إعتمـاد قانـون عضـوي إلا بشرط تعديـل أو تغيير هذه المادة الدستورية لتتماشى مـع أحكام القانـون العضـوي، ولا تكـون مخـالفة لهـا، إلا أن الوقت لم يكـن فـي صالـح المشـرع إذ كـان مـن الصعـب تعديـل الدسـتور نتيجـة لكثـرة الإجراءات وضـيق الوقت وضغط من الحراك الشعبي.

إن فحوى المادة 11 [1]من القانون العضوي 07/19، يكمن في أنه تتدخل السلطة المستقلة تلقائيا إذا ثبت خرق لأحكام القانون العضوي رقم07/19 المتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وكذلك القانون العضوي رقم 07/18، المتعلق بنظام الإنتخابات[2]، كما أن المادة 49 [3]من نفس القانون السابق تنص على تحويل صلاحيات السلطات العمومية الإدارية إلى السلطة المستقلة من أجل تكليفها بتطبيق كل القوانين المتعلقة بتحضير وتنظيم الإنتخابات و الأحكام التنظيمية، حيث اعتبر المجلس الدستوري أن حصر مجال تدخل السلطة إلا أثناء حدوث خرق للقانـون العضـوي رقم 07/19، والقانون العضوي 08/19[4]، دون أن يكون هناك نص علـى بقيـة القوانين والأحكام التنظيمية يعد سهوا وإغفالا يستلزم ويتعين تداركه، وعليه يخلص المجلس الدستوري إلى ضرورة حذف المادة 143 فـ2 من تأشيرات القانون العضوي، كما إعتبر أن المادة11 منه مطابقة لأحكام الدستور جزئيا، ووجب إعادة صياغتها كالتالي : تتدخل السلطة المستقلة تلقائيا في حالة خرق أحكام هذا القانون العضوي والقانون العضوي رقم

[1] انظر المادة ،11 من القانون العضوي 07/19، المتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

[2] انظر القانون العضوي رقم 07/18، المتعلق بنظام الانتخابات.

[3] انظر المادة49، من القانون العضوي رقم07/19، المتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

[4] رأي المجلس الدستوري رقم1، المؤرخ في 14 سبتمبر2019، المتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للدستور.

08/19، والأحكام التنظيمية ذات الصلة، وأعتبر أن باقي الأحكام الخاصة بالقانون العضوي مطابقة لأحكام الدستور ولا تثير أية إشكال يتعلق بالدفع بعدم الدستورية[1].

ثانيا: الاساس القانوني للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

ويقصد بالأساس القانوني للسلطة المستقلة جميع الأطر القانونية التي تسمح لهذا الجهاز أي السلطة الوطنية للانتخابات بممارسة مهامها و صلاحياهتا دون الخروج عنها[2].

ويتمثل الأساس القانوني للسلطة الوطنية المستقلة فيما يلي:

ترجم القانون العضوي رقم 19-07، المنظم للسلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات، إرادة المشرع في جعل السلطة المستقلة دعامة أساسية و صمام أمان لنزاهة العملية الانتخابية، وقد جاء القانون العضوي 19-07 المنظم للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات مسايرا للمطالب الشعبية من خلال الحراك الشعبي 22فيفري 2019 في عدة مجالات، منها المجال الإنتخابي ،حيث رسم هذا القانون الإطار العام، للعملية الإنتخابية، ويهدف هذا القانون إلى تحديد مهام السلطة المستقلة و تنظيمها و سيرها طبقا للمادة الأولى[3].

والثانية[4] من نفس القانون .

المطلب الثاني: الاطار التنظيمي والوظيفي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

ان من بين اهم المطالب التي جاء بها الحراك الشعبي بتاريخ 22 فيفري2019، هو العمل على ضمان اجراء انتخابات رئاسية تتسم بالشفافية والحياد دون تزوير او تحريف للإرادة الشعبية، لذلك كان لزاما على المشرع ايجاد جهاز حيادي يعمل على الاشراف على تنظيم الانتخابات ومراقبتها دون تأثره بأي نوع من انواع الضغوطات من اية جهة سياسية كانت او تنفيذية، وتعد هذه المهمة من بين اهم الضمانات التي تعمل على تطوير دولة القانون، لتكلل المطالب باستحداث السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، والتي تعتبر المسؤولة الاولى والاخيرة عن كل ما يتعلق بالمجال الانتخابي، كما تعمل على القضاء على كل اوجه الفساد والتزوير،

[1] القانون العضوي رقم08/19، المؤرخ في 14 سبتمبر 2019، يعدل ويتمم القانون العضوي 10/16 المتعلق بنظام الإنتخابات،ج ر،العدد 55، الصادرة في:2019/09/15.

[2] حمزة بن شعبان، زهير بن عروج، المرجع السابق ، ص10.

[3] أنظر المادة الأولى من القانون العضوي 19-07، يتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابت.

[4] انظر المادة ،02 من القانون العضوي 19-07، يتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابت.

وعليـه سـيكون محـور الدراسـة فـي هـذا المطلـب حـول الاطـار التنظيمـي والـوظيفي للسـلطة المسـتقلة للانتخابات[1]

الفرع الأول : الاطار التنظيمي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

ان اسـتحداث المشـرع للسـلطة الوطنيـة المسـتقلة للانتخابـات لـه بـالغ الأهميـة فـي تنظـيم العمليـة الانتخابيـة، والتـي بـدورها تـنعكس بالإيجـاب او بالسـلب علـى اسـتقرار الحيـاة السياسـية، وهـذا يرجـع لمـدى نزاهـة السـلطة اثنـاء اشـرافها علـى كـل مراحـل العمليـة، كمـا انهـا تتمتـع بهـامش مـن الاسـتقلالية عكـس الهيئـة السـابقة التـي كانـت تلعـب نفـس الـدور المتمثـل فـي مراقبـة الانتخابـات ،والتـي كانـت تابعـة للسـلطة التنفيذيـة، وهـذا مـا تـم اسـتنتاجه مـن التعـديل الدسـتوري الاخيـر, وعليـه سـتكون دارسـة السـلطة الوطنيـه المسـتقلة للانتخابـات حـول جانبهـا التنظيمـي الـذي يشـتمل علـى ثالـث عناصـر اساسـية، هـي كالتـالي: محاولـة وضـع مفهـوم للسـلطة المسـتقلة،اضـافة الـى دراسـة تشـكيلتها ومـما تتكـون، واخيـرا دراسـة اهـم الشـروط التـي نـص عليهـا القـانون فـي مـا يخـص العضوية في السلطة المستقلة[2].

ان التركيبة المتنوعة لأعضاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تسمح بالاستفادة من الخبرات والكفاءات الموجودة في مختلف القطاعات ،ويعزز الاستقلالية ، اعتبارا أن العملية الانتخابية حدث يهم الرأي العام بجميع أطيافه، إلا أن النص على " كفاءات المجتمع المدني والكفاءات المهنية " دون تحديد معاييرها والمستوى الواجب التمتع به ، يفتح مجالا للغموض

كما أن اشتراط أن تكون الكفاءات الجامعية من المتخصصين في القانون يكون أكثر مردودية للسلطة المستقلة، باعتبار أن جزءا كبيرا من اختصاصها ذو طبيعة قانونية ،يحتاج لمختصين لحسن الممارسة[3] .

وبالنسبة لانعقاد المجلس فقد نصت المادة 28 من القانون العضوي 07 – 19 أنه يكون بناء على استدعاء من رئيسه أو بطلب من ثلثي 3/2 أعضائه، غير أنه لم يحدد آجال وشروط ذلك، ما يجعل انعقاده الاستثنائي بطلب من ثلثي أعضائه أمرا معقدا، ويعدُّ المجلس

[1] حاجي رياض وسيم، المرجع السابق، ص33.

[2] حاجي رياض وسيم، المرجع السابق، ص34.

[3] عبد الرحمان بن جيلالي، "السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كآلية مستحدثة لتنظيم الانتخابات"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد الرابع، المجلد الرابع، الجزائر،2019، ص160.

حسب المادة 29 من نفس القانون هيئة مداولة السلطة، وتكون قراراته سارية بالتصويت السري لأغلبية الأعضاء الحاضرين، وفي حال التساوي يكون صوت الرئيس مرجّحا[1].

الفرع الثاني : الاطار الوظيفي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

إن عملية إدارة وتنظيم العمليات الإنتخابية أصبحت حصريا من صلاحيات السلطة المستقلة لوحدها، دون تدخل لأي هيئة أخرى ، وعليه سنتطرق في هذا الفرع الى صلاحيات ومهام السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات خلال المرحلة التمهيدية للعملية الانتخابية، وأثناء المرحلة المعاصرة للاقتراع، ثم سنتطرق الى مهامها أثناء المرحلة البعدية ليوم الاقتراع.

اولا: صلاحيات ومهام السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات خلال المرحلة التمهيدية للعملية الانتخابية

يعتبر تشكيل السلطة المستقلة للانتخابات والصلاحيات الموكلة اليها في حد ذاتها ضمانة لنزاهة و شفافية العملية الانتخابية في مختلف مراحلها، وهو المعمول به والمتعارف عليه لدى جميع دول العالم، لان حق التصويت جدير بالحماية وهو ما تعتمد عليه كل التشريعات الوطنية، استنادا إلى الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي جرى اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1948 بالإجماع، والذي اقر بدور الانتخابات في ضمان حق المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة[2].

اذ إن العملية الانتخابية يبدأ التحضير لها بداية من دعوة الهيئة الناخبة بموجب مرسوم رئاسي للإعداد ومراجعة القوائم الانتخابية، وإيداع الترشيحات، إلى غاية الإنتهاء من الحملة الانتخابية وإجراء عملية الإقتراع[3].

وتتولى كذلك **السلطة المستقلة بـ:**

1- مسك البطاقية الوطنية للهيئة الناخبة والقوائم الإنتخابية البلدية وتحيينها بصفة مستمرة ودورية طبقا لأحكام القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات[4].

---

[1] سماعيني علال، " تأثير الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات على نزاهة العملية الانتخابية في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة، مجلد2018 العدد14، ص159 .

[2] دليل مراقبة الانتخابات، منشورات ومؤلفات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان OSCE / ODIHR بشأن الانتخابات باللغة الانجليزية، الطبعة الرابعة، افريل 1999 ، ص04.

[3] فاروق حميدشي، الممارسة التشريعية في الجزائر، رسالة تخرج لنيل درجة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، بن عكنون، الجزائر، 2003 /2004 ، ص 190 .

[4] قدور ضريف، المرجع السابق،ص 245.

2- اعداد بطاقات الناخبين وتسليمها لأصحابها.

3- صـلاحيات متعلقـة بـالقوائم الانتخابيـة، حيـث تعتبـر القـوائم الانتخابيـة حجـر الاسـاس فـي العمليـة الانتخابيـة، وتتوقـف صـحة وسـلامة الانتخابـات علـى مـدى مصـداقية ودقـة هـذه القـوائم، والتـي مـن خلالهـا تتحـدد الهيئـة الناخبـة المعبـرة عـن إرادة الامـة[1]، كمـا يجـب التنبيـه أن التسـجيل فـي القـوائم الانتخابيـة لـيس منشـأ للحـق فـي الانتخـاب، وانمـا هـو كاشـف لحـق سابق عن وجوده ،وهو الدليل على التمتع بهذا الحق.

4- وعنـد التسـجيل فـي هـذه القـوائم يسـلم للناخـب بطاقـة انتخـاب يـتمكن بمقتضـاها مـن الادلاء بصوته في الانتخابات[2] .

5- اعتماد ممثلي المترشحين مراقبي العمليات الإنتخابية في مراكز ومكاتب التصويت.

6- تحديـد أمـاكن تعليـق ملصـقات المترشـحين وكـل مـا يتعلـق بإشـهار الحملـة الإنتخابيـة، وضمان توزيعها العادل والمنصف داخل كل دائرة انتخابية.

7- تعيين وتسخير مؤطري المراكز ومكاتب التصويت من بين المسجلين وضمان حيادهم[3].

8- توزيـع قاعـات الإجتماعـات والمنشـآت العموميـة علـى المرشـحين بعدالـة وانصـاف، وبالقرعـة عند الإقتضاء.

9- ترقية التكوين والتربيه المستمرة في مجال الانتخابات ونشر ثقافة الإنتخاب.

10- المسـاهمة فـي ترقيـة البحـث العلمـي فـي المواضـيع الانتخابيـة بالتعـاون مـع مراكـز البحـث والهيئات المتخصصة.

11- التوزيـع العـادل للحيـز الزمنـي والإنصـاف فـي الإسـتفادة مـن وسـائل الإعـلام الوطنيـة السـمعية البصـرية لفائـدة المرشـحين علـى قـدم المسـاواة وبـدون تمييـز، بالتنسـيق مـع سـلطة الضبط المشرفة على السمعي البصري.

---

[1] أحمد بنيني، الاجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم القانونية، الجزائر،2005-2006، ص 38.

[2] محمد فرغلي محمد علي، التنظيم القانوني للانتخابات المحلية -دراسة مقارنة-، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، قسم القانون العام، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، مصر، 1998 ،ص 416.

[3] قدور ضريف، المرجع السابق،ص249.

12- تقـديم الـرأي فـي كـل مـا يتعلـق بمشـاريع القـوانين والتنظيمـات ذات صـلة بموضـوع الإنتخابات وتفسيرها عند الإقتضاء.

13- مراقبة تمويل الحملات الإنتخابية والسهر على مطابقتها للقوانين سارية المفعول.

14- تكوين وترقية أداء أعوان ومؤطري العمليات الانتخابية.

15- المصـادقة علـى قائمـة مراكـز ومكاتـب التصـويت والتكفـل بتحيينهـا وتوزيـع الهيئـة الناخبـة عليها.

16- إجراءات تعيين ممثلي القوائم الانتخابية عندما يتعدى العدد خمسة 5 .

17- مراقبة الحملة الانتخابية:

18- إستقبال ملفات الترشح ومراقبة الحملة الانتخابية .

ا/ : إستقبال ملفات الترشح لإنتخابات رئاسة الجمهورية ودراستها والفصل فيها.

ب/ : إستقبال ملفات الترشح للانتخابات التشريعية ودراستها والفصل فيها.

ج/ : إستقبال ملفات الترشح للانتخابات المحلية البلدية والولائية ودراستها والفصل فيها[1].

ثانيـا : صـلاحيات ومهـام السـلطة الوطنيـة المسـتقلة للانتخابـات أثنـاء المرحلـة المعاصـرة للاقتراع

1. تسـهيل عمـل المؤسسـات الإعلاميـة والصـحفيين لمتابعـة مختلـف مراحـل العمليـات الإنتخابية بالتنسيق مع الجهات المختصة.

2. تباشـر السـلطة المختصـة بالتنسـيق مـع الجهـات المختصـة، العمليـات التـي تنـدرج فـي اطـار تنظيم البعثات الدولية لملاحظة الإنتخابات وتكفل استقبالهم وانتشارهم ومرافقتهم.

3. ضـمان حـق التصـويت بحريـة وبـدون تمييـز لكـل مـواطن جزائـري تتـوفر فيـه شـروط قـانون الإنتخاب.

4. تقـديم الـرأي فـي كـل مـا يتعلـق بمشـاريع القـوانين والتنظيمـات ذات صـلة بموضـوع الإنتخابات وتفسيرها عند الإقتضاء.

5. تلقي التظلمات والشكاوى المتعلقة بالعملية الإنتخابية، النظر والفصل فيها.

[1] قدور ضريف المرجع السابق،ص247.

6. إعـداد ميثـاق للمراسـات الإنتخابيـة الحسـنة والعمـل علـى ترقيتهـا لـدى فـاعلي المسـار الإنتخابي.

7. توفير الوثائق والعتاد الإنتخاب.

8. تمكين ممثلي المترشحين من ممارسة الرقابة على عملية التصويت.

9. التـدخل تلقائيـا فـي حالـة خـرق أحكـام القـانون العضـوي المتعلـق بنظـام الإنتخابـات لضـمان احترام أحكامه وضمان مطابقة العمليات الانتخابية.

ثالثا: مهام السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أثناء المرحلة البعدية ليوم الاقتراع

1) الإشراف على عملية فرز الأصوات وتمكين ممثلي المترشحين من نسخ محاضر الفرز[1].

2) إعلان النتائج الأولية للانتخابات والإستفتاء.

3) إعداد ونشر تقرير مفصل عن كل عملية انتخابية خلال أجل أقصاه 45 يوم من تاريخ.

4) الإعـلان الرسـمي عـن النتـائج النهائيـة، يصـادق عليـه مجلـس السـلطة المسـتقلة بحضور منسقي المندوبيات الولائية.

5) عملية الفرز.

6) إعلان النتائج الاولية للانتخابات.

[1] قدور ضريف، المرجع السابق، ص 250

ملخص الفصل

من خلال دراسة هذا الفصل نكون قد تناولنا اليات تكريس النزاهة الانتخابية والتي تم تقسيمها الى اليات تقنية و أخرى هيكلية .ففي دراستنا للالية التقنية والمتمثلة في الرقمنة الانتخابية تطرقنا لاعطاء الاطار المفاهيمي للرقمنة بصفة عامة والرقمنة الانتخابية خاصة من خلال تعريفها واهميتها مع ابراز أهدافها وكذا ايجابياته وسلبياتها كما تناولنا الالية الهيكلية والمتمثلة في السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات حيث تطرقنا لاعطاء الاطار المفاهيمي لها من خلال تعريفها وذكر خصائصها مع التطرق لمعرفة الأساس القانوني والدستوري لها واخير تطرقنا لاعطاء الاطار التنظيمي والوظيفي لهذه الهيئة لنخلص في الأخير الى معرفة دور كل منهما في تكريس النزاهة الانتخابية

الفصل الثاني

الرقمنـــــة الانتخابيـــة

الفعاليـــــــــة

والتحديـــــــات

الفصل الثاني: الرقمنة الانتخابية: الفعالية والتحديات

دائما ما تكون التحديثات التكنولوجية في الانتخابات مشروعات صعبة تتطلب تخطيطاً ودراسة متأنية، ولعل الاخذ بنظام التصويت الالكتروني هو الاصعب على الاطلاق منبين تلك التحديثات، حيث ان هذه التكنولوجيا تمس جوهر العملية الانتخابية برمتها: التصويت وفرز الاصوات، وإعلان النتائج وعملية الطعون ،ويحد التصويت الالكتروني كثيرا من السيطرة البشرية على العملية الانتخابية، ومن التأثير البشري فيها، الامر الذي يهيئ فرصة لحل بعض المشاكل الانتخابية القدمية، ويؤدي كذلك إلى ظهور مجموعة واسعة من المخاوف الجديدة، ونتيجة لذلك يثير التصويت الالكتروني الكثير من الانتقادات والمعارضة، وتعد تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الانتخابات أكثر إثارة للجدل[1].

ان هذه الورقة لا تقدم وصفة آمنة للأخذ بنظام ناجح للتصويت الالكتروني، وإنما تعرض لبعض التحديات والمخاوف الشائعة التي تُحيط بهذه التكنولوجيا، والتي يتعينّ وضعها في الاعتبار عند وضع إستراتيجية التطبيق.

فما هي التحديات التي يجب على الدول أن تواجهها والمعوقات التي يجب أن تعد لها العدة حتى تنتصر عليها لتجني في الاخير فوائد الرقمنة؟.

المبحث الأول : فعالية الرقمنة وتحدياتها

تعد الرقمنة او ما يسمى أيضا الإدارة الرقمية اوالالكترونية، مفهوما مبتكرا املته المراحل المتقدمة من ثورة تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي، واسهمت في تكوينه وانتشاره برمته .

فالإدارة الرقمية تترعرع وتنمو في بيئة الابتكار والخلق والابداع وتستمد قوتها من الفكر التكنولوجي والابداع المعرفي الذي اصبح سمة من سمات الاقتصاد الرقمي[2] .

ان المفهوم الواسع للرقمنة هو تحويل كل المعلومات المتعلقة بكل شيء في الدولة من الأسلوب الورقي التقليدي والذى يحتاج لان يحفظ في أرشيفات كبيرة، (وهذه الارشيفات كثيرا

[1] بيرت وولف، أندرو إليس، واخرون، مقدمة إلى التصويت الالكتروني–اعتبارات جوهرية–، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، السويد ، ديسمبر 2011، ص7، تاريخ الاطلاع 14 ماي 2022 ،23:00

[2] بودي عبد القادر، بودي عبد الصمد ،المرجع السابق، ص08.

ما تكون عرضة للتلف أو الضياع باي سبب من الأسباب، او أي عامل من عوامل الضياع المختلفة، ولأجل استخدام هذا الأرشيف، لا بد أن يتحرك عن طريق موظف من مكان إلى مكان آخر، وما يتبع ذلك من احتمالات تأخير في الوصول الى المعلومة... إلخ)، الى الأسلوب الرقمي، حيث ان الرقمنة تحول كل ذلك إلى معلومات رقمية مخزنة في الأقراص الصلبة لأجهزة الكمبيوتر، ويستطيع الكمبيوتر التعامل مع كل تلك المعلومات بكل سهولة ومرونة، وحيث ان أجهزة الكمبيوتر الآن يمكن ربطها مع ببعضها البعض عن طريق شبكة الانترنت وشبكات أخرى، فإن نقل المعلومات من جهة إلى أخرى يتم لحظيا وبسرعة كبيرة وحماية امنية كبيرة، وهذا كله يسهل المعاملات بشكل كبير.

المطلب الأول : فعالية الرقمنة في مختلف مراحل العملية الانتخابية

تمر العملية الانتخابية بثلاث مراحل متتالية، وكل مرحلة لها دور واهمية بالغة في العملية الانتخابية، و اول مرحلة تمر بها الانتخابات هي المرحلة القبلية، والتي تعد مرحلة تحضيرية في غاية الدقة والاهمية، وتكون سابقة لعملية التصويت، ثم تليها لا تقل عنها اهمية و هي مرحلة التصويت ، والتي تكون متبوعة بمرحلة فرز الأصوات، لنصل في الأخير الى مرحلة إعلان النتائج.

الفرع الأول: فعالية الرقمنة في المرحلة القبلية للعملية الانتخابية

ان المرحلة القبلية هي المرحلة السابقة لعملية التصويت، و تعرف هذه المرحلة بدورها عدة عمليات، أولها عملية ضبط البطاقية الوطنية للهيئة الناخبة، وهي العملية الأكثر تعقيدا واهمية في العملية الانتخابية، وعليه فان رقمنة هذه العملية تكتسي أهمية كبرى في تكريس نزاهة العملية الانتخابية، وكذلك عملية جمع الاستمارات ومراقبتها و عملية تعيين المؤطرين للعملية الانتخابية.

أولا : فعالية الرقمنة في ضبط البطاقية الوطنية للهيئة الناخبة

تعد عملية الاقتراع في انتخابات حرة ونزيهة، هي المظهر الأساسي للممارسة الديمقراطية الحقيقية في أي بلد من بلدان العالم، وحتى يتمكن الأفراد من ممارسة هذا الحق الدستوري الديمقراطي في الانتخابات، فلا بد من وجود سجل انتخابي شامل ، يسمى "قائمة الناخبين"، وينبغي مراجعة و تحديث هذه القائمة الانتخابية بشكل جيد ومستمر للتأكد من أن

اسم كل مواطن يحق له الانتخاب مُسجل فيها للإدلاء بصوته، ولمرة واحدة فقط عبر كامل تراب الدولة.

وقد عبّر رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي[1]، عن ارتياحه لنتائج الأرضية الرقمية التي أنشأها مهندسون متطوعون على مستوى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، مضيفا بأن الأرضية مكنت من رقمنة القوائم الانتخابية لأول مرة، وسمحت بشطب عدد معتبر من الأسماء التي كانت تتواجد ضمن هاته القوائم، معتبرا هذه الأرضية بالمكسب الذي تدعمت به الديمقراطية في الجزائر، وأبرز شرفي في تقييمه للمراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، بأنه سجل بكل ارتياح أن المواطنين برهنوا على أنهم أكثر حيوية وأكثر التزاما، مشيرا إلى أن الأرضية الرقمية أفرزت نتائج مذهلة في فترة المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية التي جرت في الفترة المحصورة بين العشرين إلى السابع والعشرين من شهر سبتمبر المنقضي، مقارنة بما كان عليه الحال في فترة مراجعة قوائم الهيئة الناخبة تحضيرا للرئاسيات[2]، وأضاف المتحدث بأنه وخلال فترة المراجعة للاستحقاقات السابقة التي استمرت ل21 يوما تم تسجيل 13793 ناخبا يوميا، أما خلال فترة المراجعة الأخيرة التي استمرت لثمانية أيام فتم الوصول إلى تسجيل 15603 ناخبين لأنفسهم في البطاقية الوطنية عبر الأرضية الرقمية بزيادة تقدر بما نسبته 20 بالمائة، أما بخصوص المشطوبين ففي فترة المراجعة المتعلقة بالانتخابات الرئاسية بلغ عددهم 5871 ناخبا يوميا، وبفضل الأرضية الرقمية بلغ عدد المشطوبين يوميا 22176 ناخبا يوميا، وهذه قفزة نوعية تدل على اهتمام المواطن بهذا الاستفتاء[3].

ولان عملية التسجيل الكلاسيكية تعرف عدة اختلالات وتجاوزات قد يتسبب فيها الاعوان المكلفون بذلك، سواءا عن غير قصد او من كثرة الإجراءات، الا انه لا يستبعد ان يتعمد الاعوان عن قصد في ذلك في بعض الأنظمة، بغية تزوير الانتخابات والتحيز لجهة معية يتم تحديدها مسبقا، وهو ما عرفته عدة دول وعدة أنظمة، سواءا الدول النامية او الدول

[1]- محمد شرفي، رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، تصريح صحفي، منشور بجريدة النصر، الجزائر، يوم 2020/10/14

[2] محمد شرفي، تصريح صحفي، المرجع السابق.

[3]– محمد شرفي، المرجع نفسه.

المتقدمة، وذلك بسبب عدم تمكن الناخبين او المواطنين السياسيين من الاطلاع على البطاقية الوطنية للناخبين، وعدم القدرة على الاطلاع عليها و مراقبتها، وعليه فان عملية رقمنة البطاقية الوطنية يمكن الناخبين من التسجيل والشطب وتغيير الاقامة ومراقبة البطاقية الوطنية للهيئة الناخبة، وهو ما من شانه إضفاء الشفافية الكاملة في ضبط البطاقية، والمساهمة الفعالة في تكريس النزاهة الانتخابية.

ثانيا : فعالية الرقمنة في عملية جمع الاستمارات ومراقبتها

تعد عملية مراقبة صحة استمارات الترشح من اهم واعقد العمليات في العملية الانتخابية، وهي ترتبط عادة بالبطاقية الوطنية للهيئة الناخبة، حيث ان عملية تسجيل الاستمارات ومراقبتها كانت من اعقد العمليات بل ان مراقبتها كاملة وبدقة كان شبه مستحيل، ومن خلال رقمنة هذه العملية اصبح من السهل جدا على السلطة المستقلة مراقبة صحة الاستمارات والمعلومات المسجلة بها، حيث ان العملية أصبحت لا تتعدى بضع دقائق، اذ ان المترشح الملزم بجمع الاستمارات بتدوينها في قرص خاص يتسلمه من السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات، والذي يحتوي على تطبيق خاص بتدوين بيانات كل استمارة على القرص، بعدها يسلم هذا القرص مع الاستمارات الورقية للجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات اثناء مرحلة إيداع الاستمارات، وتقوم هذه الأخيرة بوضع القرص في جهاز اعلام الي يحتوي على البطاقية الوطنية للهيئة الناخبة، ومن خلال التطبيق الخاص يقوم الجهاز بمقارنة كل المعلومات الخاصة باستمارات المترشح، مع المعلومات الخاصة بالبطاقية الوطنية للهيئة الناخبة عن طريق الجهاز ومنه تتم عملية اعلان النتيجة حيث تظهر النتيجة بقبول الملف من عدمه على الشاشة مباشرة ، وذلك بعدما يبين الجهاز عدد الاستمارات المقبولة والمرفوضة والمكررة وفي الأخرين يصل الى تجميع البيانات من مصدرها الأصلي بصورة موحدة[1]

ثالثا : فعالية الرقمنة عملية تعيين المؤطرين للعملية الانتخابة

وتتسم هذه العملية بالشفافية التامة والوضوح لجميع المواطنين، وتضع حدا للتلاعب بالملفات المقيدة يدويا في السابق، حيث ان قوائم المؤطرين التي تصل الى السلطة المستقلة تحتوي على جميع المعلومات، وكذا الإشارة للترتيب الزمني للتسجيل في القائمة، وان أي حذف او تلاعب ينكشف و يظهر بوضوح، كما ان العملية تسمح بانتقاء الكفاءات لأنها تسمح لأي

[1] أسماء زقلوي ، أسماء بن عومر،المرجع السابق، ص09.

اطـار ان يقتـرح نفسـه بعيـدا عـن أي تـأثيرات او ضـغوطات، وقـد اسـتعملت الأرضـية الرقميـة لاختيـار المـؤطرين علـى ثـلاث مسـتويات، فمـن خـلال ولـوج المـواطن ذي مسـتوى علمـي معـين ليسـتغل الأرضـية الرقميـة، فانـه يـتم التأكـد ضـمنيا مـن كفاءتـه وقدرتـه، كونـه قـد عـرف كيفيـة اسـتغلال الأرضـية والولـوج اليهـا ،ومنـه يـتم الجـزم بـان مسـتواه العلمـي يسـمح لـه بتـأطير العمليـة الانتخابية .

فهناك بعض وظائف التشغيل التي لا تُتاح إلا للعاملين في مراكز الاقتراع، ومنها على سبيل المثال، تصفير عدد الاصوات عند فتح مكتب الاقتراع، إغلاق الاقتراع، وطبع النتائج وإرسالها[1].

وقـد عبـر السـيد محمـد شـرفي رئـيس اللجنـة الوطنيـة المسـتقلة للانتخابـات علـى : ان نجـاح الأرضـية الرقميـة دفـع لفـتح أرضـية أخـرى لتسـجيل مـؤطري الانتخابـات، وفيمـا يتعلـق بتسـجيل مـؤطري الانتخابـات أو مـا اصـطلح علـيهم «حفـاظ الأمانـة»، فأوضـح شـرفي بـأن نجـاح الأرضـية الرقميـة الخاصـة بـالقوائم الانتخابيـة، أدى بمهندسـي السـلطة إلـى إنشـاء أرضـية موجهـة لتلقـي طلبـات التسـجيل فـي قـوائم تـأطير الانتخابـات، وتـم الوصـول إلـى اسـتقبال 160 ألـف مـواطن راغـب فـي المشـاركة فـي تـأطير الاسـتحقاق الانتخـابي القـادم، بمعـدل 19 ألـف مسـجل يوميـا وتميـزت التسـجيلات بتنـوع الشـهادات التـي يحملهـا أصـحابها، بـين حـاملي شـهادة البكالوريـا بمـا نسـبته 30 بالمائـة، وبـين الجـامعيين بنسـبة 40 بالمائـة إضـافة إلـى حـاملي شـهادات مـا بعـد التـدرج ب18 بالمائـة، واعتبـر رئـيس السـلطة الوطنيـة المسـتقلة للانتخابـات بـأن امتحـان الرئاسـيات، أعطـى السـلطة الوطنيـة المسـتقلة رصـيدا مـن الثقـة بينهـا وبـين المـواطنين، معتبـرا بـأن الاسـتفتاء القـادم يقـل فيـه الضـغط عـن الرئاسـيات، وعـن الـدور الـذي تقـوم بـه السـلطة ومنـدوبياتها عبر ولايات الوطن قال «إن لم نجعل التزوير مستحيلا سنجعله غير منتج لصاحبه[2].

المطلب الثاني: فعالية الرقمنة في المرحلة المعاصرة والمرحلة البعدية لعملية التصويت

يعد التحول نحو نظام التصويت الالكتروني من بين الخدمات التي تحاول الدول توفيرها، للقضاء على الاعمال الادارية التقليدية التي تواجه مشكل الشفافية وارتفاع التكاليف، والصعوبة في الحصول على النتائج في كل استحقاق انتخابي، لذلك فان نظام التصويت الالكتروني يسمح بتوفير جسور الثقة بين المواطنين والادارة (الحكومة) والجزائر كغيرها من الدول يمكن لها أن تستفيد من هذه التقنية الحديثة

[1] بيرت وولف، أندرو إليس، واخرون، المرجع السابق ، ص7، تاريخ الاطلاع 14 ماي 2022 ،23:00

[2] محمد شرفي، تصريح صحفي، المرجع السابق.

والمتطورة، بما يتماشى والاتجاه الذي بدأت تتطلع إليه كل الدول، بما يتضمن سلامة ونزاهة العملية الانتخابية وتقليل التكاليف وتقريب المسافة للمواطن والاستفادة من عامل الوقت[1].

الفرع الأول: فعالية الرقمنة في المرحلة المعاصرة لعملية التصويت

في عام 2002، تم وضع الاساس التشريعي للتصويت الالكتروني، وقد عمل على تغطية التصويت الالكتروني كل من قانون الانتخاب النيابي، وقانون انتخاب المجالس الحكومية المحلية، وقانون الاستفتاءات، وقانون انتخاب البرلمان الأوروبي على السواء، وكان الهدف الرئيسي من التصويتً الالكتروني ، منح الناخبين خيارا إضافيا للادلاء بأصواتهم، وبالتالي تحقيق زيادة المشاركة، وكأُن يسمح للمواطنين بالتصويت عبر الانترنت باستخدام التوقيع الرقمي وبطاقات الهوية "الذكية" لأغراض تحديد هوية الناخب، وقد تم إجراء أول تجربتين في التصويت الإلكتروني، في عامي 2004 و2005 ،خلال الاستفتاءات والانتخابات المحلية، وفي شهر مارس عام 2007، ولدى القيام بأول انتخاب وطنيً للناخبين الاستونيين عن طريق الانترنت في العالم، كان التصويت الالكتروني متاحا[2].

وقد عرفت بعض الدول تجربة التصويت الخارجي والتصويت الالكتروني، غير ان الجزائر لم تدخل بعد تجربة التصويت الالكتروني، والذي يعرف إيجابيات كبيرة وتحديات اكبر، وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية من التطرق الى اقتراحات حول التصويت الالكتروني في الجزائر.

الفرع الثاني: فعالية الرقمنة في المرحلة البعدية لعملية التصويت

اذا كانت الرقمنة في المرحلة القبلية للانتخابات ذات أهمية كبيرة في تكريس العملية الانتخابية فان هذه العملية تكتسي أهمية اكبر بكثير في المرحلة البعدية للعملية الانتخابية وذلك لما تتضمنه من السرعة والنزاهة.

أولا : فعالية الرقمنة في عملية فرز الأصوات

تعتبر عملية فرز الأصوات في أي عملية انتخابية من اكبر العمليات تعقيدا وخطورة، اذ انها العملية التي تحدد الفائزين في العملية الانتخابية، لذا فهي عملية تكتسي أهمية كبيرة وعليه

[1] بن عقة معمر، فرص تطبيق التصويت الالكتروني في الانتخابات بالجزائر، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، شعبة العلوم السياسية، التخصص : ماستر تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2019/2018،الجزائر ،ص44.

[2] بيرت وولف، أندرو إليس، واخرون، المرجع السابق، ص09.

وجب تسخير الكثير من الإمكانيات المادية والبشرية لانجاحها ولضمان الشفافية بها، وهي العملية التي تستغرق وقتا كبيرا خاصة اذا كانت المشاركة الحزبية والحرة كبيرة .

وعليه فان رقمنة هذه العملية يعد من اهم عمليات رقمنة العملية الانتخابية في أي دولة لما تعرفه من مزايا وايجابيات تساهم بحد كبير في تكريس النزاهة الانتخابية وذلك من خلال:

- تقليص عدد أوراق الاقتراع الباطلة، إذ يمكن الانظمة التصويت تحذير الناخبين من بطلان أصواتهم مع مراعاة تمكين الناخبين من الادلاء بصوت فارغ إذا كانوا يريدون ذلك[1].
- تجنب التزوير في مراكز الاقتراع ، وخلال نقل النتائج وحصرها، من خلال تقليص التدخل البشري.
- سرعة فرز الاصوات وحرصها.
- التعامل بكفاءة مع الصيغ التي تتطلب إجراءات فرز شاقة في الانظمة الانتخابية المعقدة[2].
- زيادة دقة النتائج، حيث لا مجال للخطأ البشري.

غير ان هذه المرحلة تبقى رهينة عملية تطبيق التصويت الالكتروني الذي لم يعرف نجاحا كبيرا في بعض الدول التي اعتمدته والذي لم يدخل حيز التطبيق في الجزائر.

ثانيا : فعالية الرقمنة في عملية الطعون

هذه المرحلة تبقى رهينة عملية تطبيق التصويت الالكتروني الذي لم يعرف نجاحا كبيرا في بعض الدول التي اعتمدته والذي لم يدخل حيز التطبيق في الجزائر.

المبحث الثاني : تحديات الرقمنة الانتخابية

مثلما قد تؤدي مشاريع التحول إلى إحداث نقلات إيجابية جوهرية وهائلة، فإنها كذلك تنطوي على تحديات عديدة ومعقدة قد تظهر في كل مرحلة من مراحل التحول[3].

وعلى الرغم من أهمية عملية الرقمنة والمميزات التي تمنحها، عادة ما تصطدم بكثير من التحديات، سواء كانت تحديات مالية خاصة بالميزانية والاعتمادات المخصصة، أو بالمسائل الفنية المتعلقة بتبني أفضل المقاييس وأشكال ملفات مصادر المعلومات الناتجة عن الرقمنة، أو القضايا المرتبطة بالبنية التقنية لمشروع الرقمنة، والاتفاقيات الخاصة

[1] بيرت وولف، أندرو إليس، واخرون، المرجع السابق، ص8.

[2] المرجع نفسه، ص08.

[3] علي محمد الخوري، الحكومة الرقمية مفاهيم وممارسات، إصدارات المنظمة العربية للتنمية الادارية ، جامعة الدول العربية، القاهرة 2018، ص41.

بتخطي الإشكاليات المرتبطة بحقوق المؤلفين والناشرين. او تحديات تشريعية وقانونية ,وتعتبر هذه التحديات جوهرية ولها تأثيرها المباشر في إعداد سياسة رقمنة مصادر المعلومات، وتبني معايير اختيار مصادر المعلومات التي يتم رقمنتها وأساليب حفظها واختزانها.

المطلب الأول : تحديات الرقمنة لتكريس النزاهة الانتخابية والحلول المقترحة لمواجهتها

اذا كان للرقمنة دور هام وفعال في تكريس النزاهة الانتخابية وتحقيق الوعود بشفافية العملية الانتخابية، فان ذلك لا يجعلها في منأى عن مواجهة عدة تحديات، ذلك انه لم تكن كل مشروعات التصويت الاكتروني ناجحة في تحقيق هذه الوعود البراقة، فتكنولوجيا التصويت الالكتروني الحالية لا تخلو من المشاكل، وقد واجه هذا النظام العديد من التحديات التشريعية والتقنية في بعض الحالات، وفي بعض الحالات الاخرى اثيرت شكوك أواعتراضات بشأن الاخذ بتكنولوجيات جديدة للتصويت ، والتحديات الكامنة في رقمنة العملية الانتخابية او ما يعرف بالتصويت الالكتروني كبيرة، وترتبط بتعقيدات الانظمة الالكترونية وإجراءاتها، وتفتقر معظم حلول التصويت الالكتروني للشفافية فيما يخص الناخبين، بل والقائمين على إدارة الانتخابات، فمعظم حلول التصويت الالكتروني لا يفهمها تمام الفهم إلا عدد قليل من الخبراء، وتعتمد نزاهة العملية الانتخابية اعتماداً كبرياً على مجموعة صغيرة من مشغلي النظام بدلا من آلاف العاملين في مراكز الاقتراع، فاذا لم يكن التصويت الالكتروني مخططا ومصمما بعناية، فمن الممكن ان يقوض الثقة في العملية الانتخابية باسرها، ومن ثم فمن المهم تكريس الوقت والموارد الكافية للنظر في الاخذ به من عدمه، وبالرجوع إلا التجارب السابقة في تطبيق نظام التصويت الالكتروني.[1]

الفرع الأول : تحديات الرقمنة لتكريس النزاهة الانتخابية

أولا:المعوقات البشرية والإدارية

إن الحديث عن معوقات تطبيق الرقمنة يقودنا إلى ضرورة توفير الموارد البشرية المؤهلة من طاقات تمتلك معرفة بالمجال المعلوماتي، على غرار المبرمجين، موظفي الشبكات، الصيانة، التأمين والحماية وغيرها، وكذا توفير جميع الوسائل التكنولوجية واللوجيستيكية اللازمة لإنجاح مشروع الرقمنة.

[1] بيرت وولف، أندرو إليس، واخرون، المرجع السابق، ص08.

وتعد العناصر البشرية من أبرز العناصر التي تقود مجتمعاتها إلى تحقيق التقدم والرقي في مختلف المجالات، الا أن النقص في عدد الافراد المؤهلين للتأقلم مع البيئة الرقمية، أصبح أمر تعاني منه أغلب الدول، وبالأخص الدول النامية[1]، ويؤكد الباحثون على أن النقص في الموارد البشرية المؤهلة للتعامل مع العصر الرقمي يعد معوقا يواجه المؤسسات عند ممارستها للتكنولوجيا الحديثة، ومن أبرز تلك المعوقات البشرية ما يلي.

1: نقص الكفاءات

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تفتقر للموارد البشرية والمادية والخبرات التكنولوجية التي تمكنها من الانتفاع من تكنولوجيا المعلومات والاتصال[2]، ففي بعض الأحيان تكون الإمكانيات متوفرة لكن تغيب الكفاءات اللازمة لاستعمال هذه التجهيزات المتوفرة، فمشكل عدم توفر او نقص الكفاءات قد يؤدي بالضرورة مع مرور الزمن الى هلاك هذه الوسائل بسبب استخدامها من قبل اشخاص غير مؤهلين او ليست لهم الكفاءة اللازمة لذلك.

2: الامية المعلوماتية :

هي عبارة عن جهل عدد غير قليل من أفراد المجتمع بالتطورات التكنولوجية الحديثة وعدم معرفتهم التعامل معها واستخدامها، فالمجتمع الجزائري، خاصة الفئات الكبيرة في السن تعاني من أمية في التعامل مع الحاسوب[3].

3: العائق اللغوي:

هناك من الباحثين من يشير إلى أن من القيود التي تحد حاليا من انتشار استخدام الشبكة العنكبوتية في الجزائري هو قيد اللغة، فلا بد لمن يستخدم الشبكة أن يتقن اللغة الانجليزية، ولا يمكن أن يستغني المستخدم تماما عن اللغة الانجليزية، حتى ولو كان يتقن الفرنسية، حيث أنه حتى الان ما يزيد عن 95% من المعلومات المنشورة هي معلومات اللغة الإنجليزية[4] ،واكبر معضلة هي ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا[1].

---

[1] عبد السلام عبد اللاوي، المرجع السابق، ص71.

[2] سالمي جمال ، سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة ،"مجلة العلوم الإنسانية، "العدد 08 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2005، ص 129.

[3] فوزي حبيش، الادارة العامة والتنظيم الاداري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، 1991، ص143.

[4] سالمي جمال، المرجع السابق، ص 129.

4: مقاومة التغيير والخوف منه:

تعد مقاومة التغيير والتجديد من أهم المعوقات التي تواجه معظم الادارات الجزائرية ،وذلك عندما يجهل الافراد الهدف من التغيير وطبيعته، وكذلك الخوف من فقدان مراكزهم ووظائفهم الحالية، مما يجعلهم يقاومون كل تغيير داخل منظماتهم[2] .

5: ضعف التنسيق بين القطاعات

يرى الأستاذ الباحث إسماعيل اولبصير ان مشكل التنسيق بين مختلف الفاعلين من هيئات عمومية وخاصة يعتبر من بين المشاكل الرئيسية التي تعرقل مشروع الإدارة الالكترونية في الجزائر، لان مشروعا بهذا الحجم يتطلب تنسيقا على مستوى عال لدى السلطات العمومية التي تكون هي مركز وموقع القرار والسلطة وتسجل على وزارة واحدة ان تأخذ على عاتقها مشروعا بهذا الحجم يمس كل القطاعات، فالمشروع يتطلب استراتيجية واضحة المعالم والآجال وإدارة سياسية على مستوى عال[3]، وهو ما اخذت به الجزائر مؤخرا باستحداث وزارة الرقمنة.

ثانيا: المعوقات المالية:

إن مشروع مثل مشروع الرقمنة او الادارة الالكترونية يحتاج إلى أموال ضخمة تتلائم مع هذا الاسلوب التقني الحديث وتوفير كافة مستلزماته، لكن نجد في الواقع ان معظم الادارات والقطاعات الحكومية تعاني من النقص في الامكانيات المادية اللازمة لمثل هذه المشاريع، خاصة مع أزمة التقشف حيث يشير الباحثون إلى أن من أهم المعوقات التي تواجه تطبيق الرقمنة هو ضعف الدعم السياسي والمالي، لذا لابد من أن يدعم المشروع سياسيا من قبل القيادات العليا للدول ويدعم ماليا ليؤمن له فرصة الاستمرار والتطور[4].

ان استخدام التقنية الحديثة في العملية الانتخابية يستلزم توفير عوامل اساسية كوجود طاقة كهربائية مستقرة، وإمكانيات اقتصادية عالية، لان استخدام الوسائل الالكترونية يتطلب

---

[1] سلمى ديلمي، عادل بن عمر، تفعيل الادارة الالكترونية كألية لتطوير الخدمة العمومية في الجزائر، بحث في كتاب رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر: الواقع، الافاق، التحديات ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2 ،2021الجزائر، ص77.

[2] عبد السلام عبد اللاوي، المرجع السابق، ص72.

[3] الأستاذ الباحث إسماعيل أولبصير، "الجزائر نيوز "، مشروع الحكومة الالكترونية حتمية اقتصادية بحاجة الى إرادة سياسية عالية، متوفر على الرابط . http://www.djazairnews.info/dialgue: تاريخ الاطلاع 2022/04/15

[4] عبد السلام عبد اللاوي، المرجع السابق، ص72.

صرف مبالغ طائلة لتوفير الاجهزة الالكترونية ووسائل الامن الالكتروني، علماً انه كلما ازدادت الدقة والضمانات الامنية للأجهزة الالكترونية كلما ازداد ثمنها[1].

ثالثا: إشكاليات حقوق الملكية الفكرية

ترتبط هذه الإشكالية بالمسائل المتعلقة بحماية حقوق الناشرين والحقوق الفكرية للمؤلفين، وحتى يمكن أن تتفادى المكتبات الدخول في منازعات قضائية لجأت في البداية إلى قصر عمليات الرقمنة على مصادر المعلومات التي لا تخضع لحقوق المؤلفين والناشرين وهي عامة تمثل مجموعات المصادر المتعلقة بالتراث الثقافي والقومي.

ونتناول على سبيل المثال نموذج المكتبة الوطنية الكندية والتي هدفت منذ البداية إلى إتاحة مجموعاتها الرقمية عبر بواباتها على الشبكة العنكبوتية العالمية "الويب"، ولذلك كان من الضروري التفكير في الحقوق المتعلقة بإتاحة وعرض مصادر المعلومات للجمهور العام، وعدد المستفيدين الذين يمكنهم الإطلاع على مصادر المعلومات، وتحديد مستوى جودة النصوص المرغوب في استعراضها من خلال منظومة الشبكات. وفيما يرتبط بالمكتبة الوطنية الفرنسية، من الضروري الإشارة إلى أن مجموعة التشريعات والسياسات التي تبنتها هذه المكتبة فيما يتعلق بحقوق الناشرين كانت أقل مرونة من تلك المطبقة في المكتبة الوطنية الكندية[2].

رابعا: إشكاليات تقنية وفنية:

1 : عدم توفر المعدات التكنولوجية الحديثة

و ترتبط التحديات التقنية – في المقام الأول – بالتجهيزات المادية والبرمجيات وجميع المكونات التي لا غنى عنها من أجل تنظيم مصادر المعلومات الإلكترونية وحفظها واسترجاعها. وتتمثل الإشكالية الرئيسة في قضية التقادم السريع لتقنيات المعلومات ، حيث إنها تتطور بشكل سريع ودون توقف، الأمر الذي تكتنفه صعوبة الاطلاع على المعلومات

[1] قاسم حسن العبودي، تأثير النظم الانتخابية في النظام السياسي، دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن، سنة 2012، ص273.

[2] مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، المرجع السابق ، ص9.

المسجلة على وسائط تخزين متقادمة وكذا قلةالموارد المالية لتقديم برامج تدريبية ، والاستعانة بخبرات معلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات ذلك كفاءة عالية[1].

ا/عجز قطاع البريد والمواصلات وتكنولوجيا الاعلام والاتصال على تلبية طلبات الزبائن والمتعاملين لتزويدهم بخطوط الهاتف الثابت والذي يعد من اهم قنوات التواصل عبر الانترنت[2]

ب/عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلو مات والاتصالات في تلبية طلبات العملاء عبر الانترنت[3]

ج/التأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات مع محدودية انتشار الانترنت في الجزائر[4].

د/محدودية استخدام الانترنت في الجزائر حيث ان نسبة مستخدمي هذه التقنية واسعة الانتشار في العالم لا تزال ضعيفة في الجزائر مقارنة بدول العالم ودول الجوار[5]

2 : مشكلة سرعة تدفق الانترنات:

إن من بين اهم التحديات التي تواجه نجاح عملية الرقمنة في الجزائر هي تدفق الانترنات، فالجزائر تحتل ذيل الترتيب من بين الدول في سرعة تدفق الانترنات وصيانتها، وهو ما يجعلها تواجه تحديات كبرى لنجاح عملية الرقمنة، ذلك ان سرعة تدفق الانترنات وقوتها من اهم العوامل التي تساعد في نجاح عملية الرقمنة.

خامسا : تحديات تشريعية وقانونية

تشمل هذه لتحديات ما يلي:

*غياب هيئات على مستويات عليا في الأجهزة الحكومية تتبادل تشاور سياسي ، وتنظر في تقارير اللجان المكلفة بتقويم برامج التحول الالكتروني ، لاتخاذ القرارات اللازمة لرفع مؤشر الجاهزية الالكترونية وترقيته[6].

---

[1] عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة مقدمة استكمال لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية : تخصص اليمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2010/2009، ص39.

[2] محمد بن عشاوي، "اثر تطبيق الحكومة الاكترونية على مؤسسات الاعمال"، مجلة الباحث، العدد07، جامعة ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية :2010/2009، ص 192.

[3] سلمى ديلمي، عادل بن عمر، المرجع السابق، ص 77.

[4] المرجع نفسه، ص 78.

[5] محمد بن عشاوي ، المرجع السابق، ص 193.

[6] عشور عبد الكريم، المرجع السابق، ص38.

* عدم وجود بيئة عمل الكترونية محمية وفق اطر قانونية، تحدد شروط التعامل الالكتروني مثل غياب تشريعات قانونية تحرم اختراق، وتخريب برامج الإدارة الالكترونية، وتحدد عقوبات رادعة لمرتكبيها[1]، ويعتبر هذا الجانب عقبة كبيرة امام نجاح عملية الرقمنة في الجزائر وتتمثل هذه العقبة في محدوية النصوص التشريعية في الجزائر المتعلقة بهذا المجال، على غرار ما قامت به العديد من الدول في العالم[2].

*احتمالية وجود تعارض مع الاطار القانوني القائم[3].

*وعلى الرغم من اجتهاد المشرع الجزائري في سن العديد من القوانين التي تظبط سير عمل الإدارة الالكترونية في ما يتعلق بعملية التصديق الالكتروني والتوقيع الالكتروني والجريمة الالكترونية وغيرها، فانه يبقى الكثير من المواطنين وقطاع الاعمال يعتمدون على المعاملات التقليدية، وهو ما يعني انعدام الثقة عند المواطن، والذي يتطلب المزيد من التشريعات التي تحمي المعاملات الالكترونية، والتي تبعث الارتياح والثقة لدى المواطنين والمتعاملين وتؤسس لمشروع الرقمنة الناجح في جميع الميادين، وخاصة ميدان التصويت الالكتروني، فقبل الشروع في تطبيق التصويت الالكتروني في اية دولة يستلزم وجود تشريع قانوني يدعم قرار تطبيق التصويت الالكتروني بما يتفق وقوانين الممارسة الانتخابية في تلك الدولة، اذ ليس من المجدي الحديث عن تطبيق مثل هذا المفهوم الجديد ما لم تكن هناك ادوات تشريعية واضحة ومحددة تنص على امكانية تطبيق التصويت الالكتروني، وعليه يلزم مراجعة النصوص القانونية المرتبطة بتطبيقات العملية الانتخابية لتفعيل او ايجاد النص القانوني الداعم لهذه العملية .

بالاضافة الى عقبات أخرى مرتبطة أساسا ب:

- **الفجوة الرقمية:** حيث تشير الفجوة الرقمية إلى الخلل في معادلة حيازة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكلها الحديث ، وحيازة المهارات التي يتطلبها التعامل معها ، بما يمكن من منح أفضلية اجتماعية واقتصادية للحائزين عليها ، على من لا يحوزها ، سواء كانوا دولا أو

[1] احمد ، قبلان آل فطيح ، "دور الإدارة الالكترونية في التطوير التنظيمي بالأجهزة الأمنية– دراسة مسحية على ضباط شرطة المنطقة الشرقية"–، المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ، 2008 ، ص44.

[2] محمد بن عشاوي المرجع السابق.ص 193.

[3] بيرت وولف، أندرو إليس، واخرون، المرجع السابق، ص09.

مؤسسات ، أو أفراد ، حيث تعني هذه الأفضلية بالنسبة للأفراد الفرق بين الفقر والرفاهية ، وبالنسبة للدول أو المجتمعات النجاح في الانضمام للاقتصاد العالمي ، أو الانعزال عنه[1].

والفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة ، والدول النامية اليوم مقاسة بعدد مستخدمي الانترنت ، التي أصبحت أداة زيادة في الإنتاج والتطوير ، وتنتشر في كل مكان ، وبأشكال متعددة (في الهاتف النقال ، في التلفزيون الرقمي) ، ومع ذلك مازال الوصول اليها أساسا من خلال الحاسوب ، وهو ما يشكل عائقا أمام الدول النامية[2].

- **انعدام الثقة** باجراء المعلومات والسداد عبر الانترنت وعدم انتشار اعتماد التوقيع الالكتروني ومصداقية الوثائق التي يتم تبادلها عبر شبكة الانترنت لعدة عوائق وصعوبات رتبط بالأمان والخصوصية.
- **التهديد الأمني للمعلومات** :ومنه

* قدرة مجموعة صغيرة من العاملين بالنظام على التلاعب بالنتائج على نطاق واسع[3]

* التخوف من التقنية وعدم الإقتناع بالتعاملات الالكترونية ، خوفا عن ما يمكن أن تؤديه من مساس وتهديد لعنصري الأمن والخصوصية في الخدمات الحكومية و يمثل فقدان الإحساس بالأمان تجاه الكثير من المعاملات الالكترونية ، مثل التحويلات الالكترونية والتعاملات المالية عن طريق بطاقات الائتمان ، أحد المعوقات الأمنية التي تواجه تطبيقه[4]وجدير بالذكر أن تحقيق الأمن المعلوماتي يرتكز على ثلاث عناصر أساسية هي:

العنصر المادي – العنصر التقني – لعنصر البشري.

[1] طارق محمود عباس، مجتمع المعلومات الرقمي، المركز الاصيل للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2004،ص105.

[2] طارق محمود عباس، المرجع السابق، ص106.

[3] بن عقبة معمر، المرجع السابق ، ص21.

[4] بدر بن محمد المالك، " الأبعاد الإدارية والأمنية لتطبيقات الإدارة الالكترونية في المصارف السعودية، (دراسة مسحية)" ، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2007، ص43.

الفرع الثاني: الحلول المقترحة من أجل مواجهة هذه التحديات والعراقيل [1].

- يجب على الحكومة أن تقوم بإعداد استراتيجية مسبقة للإصلاح الاداري والتحول الرقمي.
- تطوير المنظومة القانونية بما يخدم بيئة التحول إلى الادارة الالكترونية.
- توفير بنية تحتية قوية وبمستوى عالي يتماشى وأهمية هذا المشروع .

توفير مراكز التدريب والتكوين للموظفين مما يوفر مورد بشري مؤهل .

- تخصيص مبالغ مالية تتناسب وأهمية التحول إلى عالم التكنولوجيا والاتصالات الحديثة .
- العمل على توجيه الاستثمارات في مجال تكنولوجيات المعلومات.
- إدراج تكنولوجيا المعلومات في جميع مناهج التعليم في الدولة.
- توفير البيئة الاساسية الضرورية لنجاح تطبيقات الحكومة الالكترونية.
- التنسيق والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، وبين مختلف الدوائر الحكومية ومع الدائرة الحكومية الالكترونية خلال مراحل تطبيق المشروع[2].
- تطوير جودة الخدمات وتقليل نسبة الاخطاء، وزيادة سرعة الاستجابة وتقديم الخدمات والمعلومات في موعدها المحدد عبر االانترنت.

المطلب الثاني : تحديات التصويت الالكتروني والحول المقترحة

كثيراً ما ينظر للتصويت الالكتروني بإعتباره أداة لزيادة كفاءة العملية الانتخابية، وزيادة الثقة في إدارته، فإذا ما طبق التصويت الالكتروني تطبيقاً سليماً، يمكن أن يزيد من تأمين الاقتراع ومن سرعة إعلان النتائج، وأن يسهل عملية التصويت، بيد أن ذلك التطبيق السليم تواجهه تحديات كبيرة، فإذا لم يكن التصويت الالكتروني مخططاً ومصمماً بعناية، يمكن أن يؤدي الى تقويض الثقة في العملية الانتخابية بأسرها[3].

---

[1] المكي دراجي، "دور الادارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر، دراسة لنموذجين قطاعي العدالة ، الداخلية والجماعات المحلية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 17 (جانفي 2011) ص36.

[2] عبد المومن بن صغير ،"إشكالية تطبيق الحكومة الاكترونية في الجزائر "المعوقات– الافاق""،مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 2016 ، تاريخ التصفح : 2022/01/25.

[3] مقدمة الى التصويت الالكتروني: إعتبارات جوهرية مقال الكتروني منشور يوم 15 جوان 2015 المعهد الدولي للديمقراطية والانتخابات المساعدة، المؤسسة الدولية للدميقراطية واالنتخابات.

وتعرض هذه الورقة البحثية، العوامل الأساسية التي ينطوي عليها سياق تطبيق التصويت الالكتروني، والتي يمكن أن تؤثر على نجاح ذلك التطبيق، كما تسلط الضوء على أهمية أخذ تلك العوامل في الحسبان على نحو وافٍ قبل تطبيق تقنيات جديدة للتصويت.

الفرع الأول : : تحديات التصويت الالكتروني

اولا- مقاومة التغيير:

ان سيكولوجية الانسان تجعله يقاوم التغيير في مختلف مجالات الحياة، وخصوصاً السياسية منها بغض النظر عن شكل ومدى هذا التغيير، وتظهر هذه المقاومة بنسب متفاوتة باختلاف الاشخاص، وتشتد عند بعض اصحاب القوى والنفوذ السياسي خوفاً من ان يمس هذا التغيير قدراتهم ونفوذهم الرسمية والشعبية، فيتجهون نحو التشكيك بقدرة انظمة التصويت الالكتروني على العمل بدقة وكفاءة[1].

ان مقاومة هذا التغيير يمكن ان تضمحل بتنامي الوعي الثقافي لدى افراد الشعب بالناحية التكنولوجية، وخصوصاً ان الحاسب الالي يسهل استخدامه لما يتضمنه من لغات ووسائل توضيحية، كالصور التي تسهل الاختيار حتى من قبل الاميين من الناحية التكنولوجية، وتكون المقاومة بنسب متفاوتة باختلاف الاشخاص[2].

ثانيا: التكلفة المالية

تعد التكاليف الأولية للتصويت الرقمي جد مرتفعة، حيث ان استخدام التقنية الحديثة في العملية الانتخابية يستلزم توفير عوامل اساسية ،كوجود طاقة كهربائية مستقرة وإمكانيات اقتصادية عالية، لان استخدام الوسائل الالكترونية يتطلب صرف مبالغ طائلة لتوفير الاجهزة الالكترونية ووسائل الامن الالكتروني، علماً انه كلما ازدادت دقة والضمانات الامنية للأجهزة الالكترونية كلما ازداد ثمنها[3].

ثالثا: المهددات الأمنية

وتتمثل هذه المهددات في ما يلي:

---

[1] عبد العالي هبال، التصويت الالكتروني: تجارب دولية، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، المجلد 08، العدد 15 ، جامعة باتنة1، الجزائر،2019 ، ص84 .

[2] ربيكا مير كوري، التصويت الالكتروني، على الموقع الالكتروني http.//www.notablesoftware.co

[3] قاسم حسن العبودي، تأثير النظم الانتخابية في النظام السياسي، دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2012،ص273.

- احتمالية تعرض النظام الالكتروني لعمليات قرصنة من الخارج , والتي أصبحت اليوم مؤكدة وبالادلة ومن الامثلة على حالات القرصنة الالكترونية ما حدث للنظام الالكتروني للجنة المركزية للانتخابات الروسية وقد كان مصدرها اوروبا[1].
- ويبقى خطر القرصنة على مجريات عملية التصويت الإلكتروني قائما ومحتملا في كل العمليات الانتخابية التي تكون عن طريق التصويت الالكتروني في كل دول العالم، بما في ذلك الدول المتقدمة تكنولوجيا وتقنيا، كإحتمال قيام جهات لها مصلحة فى تزوير وتزييف العملية الإنتخابية لمصلحتها بالتدخل , مع سهولة اختراق الأنظمة وعدم وجود ضمانات لسرية وأمان المعلومات[2] ، ومنها قرصنة أجهزة التصويت الحواسب الشخصية، ويعني احتمال الاعتراض وتحوير الاصوات بواسطة "فيروسات ، مثال خيول طروادة" وهي أضعف نقطة في أي نظام تصويت الكتروني ، وقد تم معالجة ذلك من خلال اقرار الكثير من القوانين التي تعاقب مرتكبي هذه الاعمال هذا من جانب ، ومن جانب اخر تم توفير ضمانات للأجهزة المستخدمة في التصويت الالكتروني تضمن سرية الاصوات وعدم اختراق بياناتها.

وجدير بالذكر ان تحقيق الامن المعلوماتي يرتكز على ثلاث عناصر أساسية هي[3]:

العنصر المادي: من خلال توفير الحماية المادية لنظم المعلومات

العنصر التقني: باستخدام التقنيات الحديثة في دعم وحماية امن المعلومات

العنصر البشري: بالعمل على تنمية المهارات ورفع قدرات وخبرات العاملين في هذا المجال.

رابعا: انعدام الشفافية والنزاهة في عملية التصويت الالكتروني

ان معنى انعدام الشفافية ان عملية التصويت الالكتروني لاتتم تحت اعين المراقبين ،بعكس التصويت اليدوي الذي يكون تحت اشرافهم، ابتداءا من تصدير ورقة الاقتراع، وإدلاء الناخب بصوته، والانتهاء بعد الاصوات وإعلان النتائج[4].

---

[1] آفي روبن، الاعتبارات الامنية للتصويت الالكتروني عن بعد، جامعة جونز هوبكنز، على الموقع الالكتروني http://avirubin.com/e-voting.security.html .

[2] حماد مختار، "تاثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، سنة 2007، ص38.

[3] عبان عبد القادر، المرجع السابق، ص81.

[4] القرصنة الالكترونية: هي عملية غير شرعية يقوم من خلالها بعض المحترفين في مجال الحاسب الالي بإعداد برامج تمكنهم من الدخول على الاجهزة الخاصة بالمستخدمين" افراداً وشركات وحتى حكومات " بهدف النقل او الاقتباس او

خامسا: حماية سرية التصويت وكلمة السر

من ضمن التحديات التي تواجه نظام التصويت الالكتروني امكانية التصويت بالنيابة ،كالتصويت العائلي، اذ يملك رب الاسرة البطاقات الالكترونية، وبالتالي يقوم بالتصويت بالنيابة عن افراد عائلته، او ان تخضع عملية التصويت للإكراه والضغوط، كما حدث في الانتخابات المحلية في مدينة برمنكهام- انجلترا- عام 2004، إذ سيطر قادة الجماعات المهاجرة على بطاقات العوائل والتصويت نيابة عنهم[1]، ومن بين التحديات أيضا حماية الخصوصية، حيث يجب أن تبقى نية المواطنين في التصويت سرية، ولا يجوز مشاهدتها أو الاطلاع عليها من قبل أي طرف ثالث.

- سهولة اختراق الأنظمة وعدم وجود ضمانات لسرية وأمان المعلومات[2].

سادسا: القوى القاهرة :

فقد يحدث وقت اجراء العملية عدة مفاجئات غير سارة ,قد تكون خارجة عن نطاق الأشخاص كالعواصف الرعدية، الزلازل.....الخ و وقد نتكون بفعل فاعل ، هجمات الارهابيين، وعمليات التخريب او هجمات القراصنة.... إلخ.

سابعا: دور صانعي الأجهزة في التاثير على الأصوات:

ان صانعي الأجهزة الالكترونية وأجهزة الاعلام الالي هم وحدهم من يعرفون مكونات وتركيبة الأجهزة المستخدمة في عملية التصويت الالكتروني، كما ان واضعي برامج التشغيل واحتكارهم لها يجعلهم قادرين على التأثير على أصوات الناخبين متى أرادوا ذلك ،وكذلك إحتمال قيام جهات لها مصلحة فى تزوير وتزييف العملية الإنتخابية لمصلحتها بالتدخل فى النظام، سواء بوضع تعليمات[3],(فيروسات في البرمجيات حال تأسيس أو إنشاء النظام أو من خلال إدارته أو صيانته، حيث يمكن تنفيذ تعليمات المتدخلين أو الواضعين للنظام أو مشغليه لتحقيق مصالحهم او مصالح من لهم مصلحة في ذلك).

التلاعب او التخريب او لمجرد الاطلاع. الامر الذي جعل المتخصصين في هذا المجال في حالة استنفار دائمة لمواجهة ذلك التحدي ،ويتم ذلك من خلال التحديث المستمر لبرامج الحماية ، ومحاولة سن القوانين المحرمة لتلك الاعمال وملاحقة من يعملون عليها . ولمزيد من المعلومات ينظر : وسن كاظم زرزور، التوقيع الالكتروني كدليل من ادلة الاثبات في ضوء احكام قانون الاثبات العراقي رقم 107 لسنة 1979 ، ص140.

[1] عبد العالي هبال، المرجع السابق، ص84.

[2] حماد مختار، المرجع السابق، ص39.

[3] عمرو زكي، المرجع السابق، ص07.

ثامنا: تقنيات الحماية المادية

ان من بين الاخطار المحتملة وبقوة هو إحتمالات الأعطال او العطب أو الأخطاء الناتجة عن تعطل أو تلف النظم الإلكترونية[1] وأنظمة التشغيل لاي سبب من الأسباب، او أي عامل من العوامل، **اذ** يجب أن يكون النظام ومكوناته موضع ثقة تامة، وينبغي أن يتمكن الخبراء الخارجيون من المراجعة والتدقيق في شفرات المصدر.

تاسعا: سهولة الغش في التصويت الإلكتروني:

ان العيب الأساسي في نظام التصويت الإلكتروني، هو التلاعب في النتائج إلكترونيا عن طريق فيروس، يمكن «الهاكر» من التحكم في عدد من الأصوات وتوجيهها لصالح مرشح بعينه، وعلى الرغم من خطورة هذا العيب، إلا أن العديد من الدول تحاول أن تستخدم النظام الإلكتروني، وتحاول دول مثل بلجيكا وفرنسا وايطاليا.....إلخ، أن تتجنب هذا العيب بتوفير بطاقة ذكية للناخبين، توضع عليها علامة إلكترونية عند التصويت للاحتفاظ بنسخة إحتياطية من الأصوات في حالة التشكيك في النتيجة أو تلف أجهزة الكمبيوتر[2]، وكذلك إحتمال قيام جهات لها مصلحة فى تزوير وتزييف العملية الإنتخابية لمصلحتها بالتدخل في النظام، سواء بوضع تعليمات فيروسات – قنابل منطقية- (فى البرمجيات حال تأسيس أو إنشاء النظام أو من خلال إدارته أو صيانته تنفذ تعليمات المتدخلين أو الواضعين للنظام أو مشغليه لتحقيق مصالحهم)[3].

الفرع الثاني: الحلول المقترحة لمواجهة تحديات التصويت الالكتروني

نخلص مما سبق، ان المخاطر التي تقف في طريق استخدام نظام التصويت الالكتروني يمكن القضاء عليها، ولأجل التصدي لهذه التحديات، وجب الدراسة والبحث لاقتراح حلول لكل تحدي قد يواجه السير الحسن للعملية، وهذا ما عملت عليه الكثير من الدول المتقدمة تكنولوجياً، من تطوير الأجهزة المستخدمة في عملية التصويت الالكتروني ،ومن ضمنها

[1]– المرجع نفسه، ص08.

[2] شادي زكي، مقال منشور عل جريدة المصري اليوم، مصر: 2010/11/30.

[3] عمرو زكي، المرجع السابق، ص08.

الولايات المتحدة الامريكية ،اذ نصت في قانون " مساعدة امريكا على التصويت، " على شروط واجب توفرها في الجهاز المستخدم في التصويت الالكتروني وهي[1]:

1. تمكين الناخب من ان يراجع دقة اختياره قبل احتساب صوته
2. تمكين الناخب من استعمال عدة لغات للإدلاء بصوته[2]
3. ضمان ان يتمكن المعاقين من التصويت بشكل مستقل.
4. امكانية استخدام اكثر من لغة للتصويت.
5. وضع إطار قانوني يفرض وسائل المراقبة والمتابعة والتصحيح على التشكيلات المؤسساتية[3]
6. وضع آلية لتدقيق الاصوات للرجوع اليها في حالة الحاجة لذلك
7. تطبيق إدارة انتخابية نزيهة ، وشفافة[4]
8. وضع مقاييس لاختبار كفاءة الاجهزة المستخدمة في عملية التصويت من خلال تجهيزه منقبل شركات لها خبرة في ذلك مع وجود ضمانات وإمكانية الاختبار المسبق لهذه الأجهزة.

وهناك شروط أخرى نذكر منها:

1) الاعتماد على الشفرة الفردية للدخول إلى النظام ومن الاحسن الاعتماد على شفرتين او اكثر مثل تطابق شفرة البصمة وشفرة العين وشكل الوجه.

2) اثبات جميع البيانات الضرورية مثل بيان تاريخ ومكان الميلاد وأي بيانات شخصية أخرى قد تكون مطلوبة من أجل التفويض ومنع التحايل المنظم.

3) ضرورة استخدام التوقيع الرقمي في العملية الانتخابية.

4) التركيز على النوعية الجيدة والمعتمدة للأجهزة المستخدمة كما يجب أن تكون شهادة أصالة الجهاز الخادم قابلة للتدقيق من قبل المختصين وكذا المواطنين العاديين[5].

5) فور الادلاء بصوت متقدم (بريدي أو إلكتروني) ، فإنه يمكن التأشير على اسم الناخب في السجل الانتخابي الالكتروني

---

[1] وهاج خضاير عباس، سهى زكي نوري ، المرجع السابق، ص459.

[2] بيرت وولف، أندرو إليس، واخرون، المرجع السابق، ص 219.

[3] ماريان ساور، المرجع السابق، ص 142.

[4] المرجع نفسه، ص157.

[5] بيرت وولف، أندرو إليس ، واخرون، المرجع السابق، ص 219.

6) وضع اليات ومقاييس وأجهزة فعالة توفرها شركات لها خبرة مع تسخير خبراء ومختصين في المجال لاختبار كفاءة الاجهزة المستخدمة في عملية التصويت مع توفير ضمانات وإمكانية الاختبار المسبق لهذه الاجهزة المستعملة في العملية لان توفير مثل هذه الإمكانيات والمتطلبات من شانه تسهيل عملية التصويت وما يتبعها من عمليات اخرى والفرز واحتساب الأصوات وإعلان النتائج[1].

7) السمات الواضحة دون أي لبس في بطاقة الاقتراع (مثلا أي عبث بالمجال الممغنط أو الختم الذي يغطي رموز هوية الشخصية للفرد) ، قد تدل على احتمال أن المواطن قد أدلى بصوته من قبل.

8) تخزين منفصل ومحكم ومحمي ومضمون ومستقل للبيانات الشخصية ومعلومات التصويت المختلفة

9) توقيع سجل مسار التدقيق للأصوات التقليدية والالكترونية من قبل الموظفين العموميين والمسؤولين المعنيين.

10) تخزين منفصل ومستقل على قرص مضغوط او قرص صلب خارجي للاصوات اإللكترونية

11) من خلال نظام الإقتراع السرى المباشر لا يمكن بوجود وسائل الإستعراف على شخصية المصوت بالصوت والصورة حال التصويت أو(Video & Audio) بيومترياً بالوسائل الحيوية القياسية من قيام غير المصوت بالتصويت[2].

12) تكوين وتدريب القائمين على العملية وكذا المؤطرين تدريبا جيدا وفعالا.

13) فى وجود سلطة محايدة لها قدرات ومكنات إدارية وقانونية وفنية لمراقبة ومتابعة والتفتيش على النظام حال تأسيسه وضعه وتشغيله وتسييره واستمرار معايرته يمكن معالجة أية إحتمالات لتدخلات غير مشروعة أو عيوب فنية[3].

14) مضاعفة الأجهزة المستخدمة في العملية لتعويض كل عطب طارئ وتوزيعها في أماكن مختلفة لمواجهة أي احتمالات.

15) تمكين الناخبين من الحصول على وصل الادلاء بصوته فور الانتهاء من ذلك.

16) التنسيق والتعاون مع مزودي الخدمة الرئيسيين واخذ ضمانات منهم على حسن الخدمة.

17) وضع وتسخير نظم إلكترونية إحتياطية او بديلة تعمل على الوقاية او الحد من أية إحتمالات لفشل النظام المستخدم أو تعطل.

---

[1] المرجع نفسه،ص 219.

[2] عمرو زكي، المرجع السابق، ص09

[3] وهاج خضاير عباس، سهى زكي نوري ، المرجع السابق، ص27.

18) هناك من الوسائل الفنية من إجراءات حماية ومتابعة وتفتيش ورقابة من السلطة الفنية ما يدرأ حدوث التحايل أو الغش المعلوماتى خاصة بحصول المصوت فور التصويت على شهادة تفصيلية رسمية مطبوعة من خلال النظام تبين شخصيته وتوضح بيانات التصويت وتكون لها الحجية القطعية[1] .

19) ينصح باستخدام البرامج مفتوحة المصدر.

20) وضعه الجهزة المستخدمة في العملية في غرف محصنة أمنيا بدرجة عالية من خلال ضبط الدخول، الوقاية من الحريق، الإمدادات بالطاقة في حالات الطوارئ المحتملة.

21) إن نظم الإنتخابات الورقية يمكن التحايل فيها والغش فيها طالما أن سلطة الإشراف والرقابة على العملية الإنتخابية سلطة غير محايدة وليس لها سلطات ومكنات التفتيش والمتابعة والمراقبة والضبط[2].

22) العمل على توفير وقاية الجدار الناري– التصويت الشفري– مسوحات الفيروسات– ترميز الصوت.

23) قيام النظام الإلكترونى بطباعة شهادة رسمية أو إيصال رسمى إلكترونى يتسلمه المصوت فور التصويت يتضمن بياناته وإختياراته يوجد دليلاً رسمياً قطعياً على الإرادة الصحيحة للناخب[3].

[1] عمرو زكي، المرجع السابق، ص09

[2] وهاج خضاير عباس، سهى زكي نوري، المرجع السابق، ص27

[3] عمرو زكي، المرجع السابق، ص09 .

ملخص الفصل الثاني:

لقد تناولنا في هذا الفصل فعالية الرقمنة والتحديات التي تواجهها اذ تطرقنا الى فعالية الرقمنة في مختلف مراحل العملية الانتخابية

ففي المرحلة القبلية للعملية الانتخابية تناولنا فعالية رقمنة البطاقية الوطنية للهيئة الناخبة وعملية جمع الاستمارات وكذا عملية تعيين المؤطرين وفي المرحلة المعاصرة للعملية الانتخابية تناولنا فعالية رقمنة عملية التصويت الالكتروني في الأخير تطرقنا الى فعالية الرقمنة في المرحلة البعدية للعملية الانتخابية والتي تطرقنا فيها الى الفعالية في رقمنة عملية فرز الأصوات وعملية اعلان النتائج وكذا عملية الطعون ثم تناولنا فعالية الرقمنة في عملية التصويت الالكتروني مع التطرق لمختلف التحديات التي تواجهه لنصل في الأخير الى اقتراح الحلول الممكنة لمواجهة هذه التحديات.

الخاتمة

الخاتمـــــة:

إن نجـاح رقمنـة العمليـة الانتخابيـة يرتكـز بالأسـاس علـى البنيـة الرقميـة التحتيـة التـي تمتلكهـا الدولـة، وبمـدى وعـي النـاخبين والقـائمين عليهـا ومـدى تكـوينهم وتـأهيلهم القـانوني والتقنـي، للوصـول إلـى أقصـى درجـات الشـفافية الانتخابيـة، والوضـع الحـالي بـالجزائر يتطلـب عـدم التسـرع فـي تعميمهـا علـى مختلـف مراحـل العمليـة الانتخابيـة خاصـة مرحلـة التصـويت، بـل ينبغـي التحـول نحـو الرقمنـة الكليـة تـدريجيا وفقـا مـا يـتلاءم وإمكانياتهـا التقنيـة والبشـرية والقانونيـة خاصـة وأن حسـن اختيـار نـوع التصـويت الالكترونـي المعتمـد بنـاء علـى تركيبـة المجتمـع وتكوينـه السياسـي والعلمـي والثقـافي والـديني يسـاهم إلـى حـد كبيـر فـي نجـاح العمليـة الانتخابيـة وبالضـرورة تكـريس الشـفافية الانتخابية، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات نجملها في ما يلي:

أولا: النتائج

1. إن التصـويت الالكترونـي يتطلـب تـوفير العديـد مـن الآليـات التقنيـة التـي تركـز علـى أسـاس تشـريعي، كـالرمز التعريفـي للنـاخبين (كـود بـار) يحمـل معلومـاتهم الشخصـية والتوقيـع الالكترونـي ونظـام البصـمة الالكترونيـة والتشـخيص الالكترونيـة، وهـذا إن دل علـى شـيء إنمـا يـدل علـى محاولـة الجزائـر اسـتعمال أنظمـة الـذكاء الاصـطناعي فـي العمليـة الانتخابيـة متجـاوزة بذلك الرقمنة التقليدية المبنية على تسجيل المعطيات الكترونية.
2. أن نظـام البطاقيـة الوطنيـة للنـاخبين سـاهم بشـكل كبيـر فـي تكـريس الشـفافية الانتخابيـة، مـن خلال ضبط وضعية الناخبين وعددهم ومدى اهليتهم للانتخاب.
3. أن النظـام الانتخـابي فـي الجزائـر حاليـا يـدمج بـين الرقمنـة والطـرق التقليديـة للاقتـراع ضـمانا لشـفافية العمليـة الانتخابيـة مـن خـلال الاعتمـاد علـى نظـام البصـمة الالكترونيـة إلـى جانـب البصـمة بـالحبر الفوسـفوري وهـذا إن دل علـى شـيء انمـا يـدل علـى الانتقـال التـدريجي نحـو الرقمنة الكلية للعملية الانتخابية.
4. أن فعاليـة رقمنـة العمليـة الانتخابيـة وفـي جميـع مراحلهـا لا يمكـن أن يتحقـق إلا بمواجهـة التحـديات البشـرية والقانونيـة والتقنيـة وبتظـافر جهـود السـلطة الوطنيـة المسـتقلة للانتخابـات والناخبين على حد سواء.

5. أن احسن أنواع التصويت الالكتروني الممكن تطبيقها في الجزائر والتي سيكون لها الدور الفعال في تكريس الشفافية والنزاهة الانتخابية هو التصويت الالكتروني المباشر والذي يستوجب حضور الناخب لمراكز الاقتراع للإدلاء بصوته شخصيا.

6. من نتائج التصويت الالكتروني امكانية حفظ وتخزين بيانات في اكثر من موقع اصلي وبديل، بالإضافة الى سرعة معالجة البيانات واستخراج النتائج مما يساعد في اتمام العملية الانتخابية بكفاءة وبإطلاق النتائج بسرعة قياسية بالرغم من تعقيدات العملية الانتخابية, من حيث النظام والية التصويت والعد والفرز واحتساب النتائج.

7. من الناحية التكنولوجية لا يقف استخدام نظام التصويت الالكتروني عائقا امام ادلائهم بأصواتهم وإنما على العكس وفرت اجهزة التصويت الالكتروني وسائل تتيح للناخب الاطلاع على صورة المرشح والبيانات المتعلقة به لتسهيل العملية الانتخابية.

8. ان استخدام نظام التصويت الالكتروني يزيد من نسبة الاقبال على الاقتراع خاصة في المجتمعات المتقدمة التي يجري فيها استعمال الوسائل الالكترونية بشكل كبير وواسع.

9. يعتبر التصويت الالكتروني الوسيلة الاكثر نجاحاً في تامين مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الاعاقة في العملية الانتخابية.

10. لاستخدام التقنية في العملية الانتخابية دور كبير في تسهيل مهمة الادارة الانتخابية فيما يتعلق بالتكاليف الباهضة التي كانت تستوجبها الامور اللوجستية التقليدية كطباعة الاوراق وخزنها، والأعداد الكبيرة الواجب وجودها من الموظفين للتأكد من سلامة القيد في الجداول والحصر الكامل والدقيق لأسماء الناخبين ودوائرهم الانتخابية وتنقية الكشوف من اسماء المتوفين .

ثانيا: التوصيات

1. ان تكون الاجهزة المستخدمة في التصويت الالكتروني متفقة مع المقاييس الدولية لضمان الدقة والكفاءة ومنع حالات القرصنة الالكترونية والاختراق والتلاعب بالأصوات اثناء انتقالها من مراكز الاقتراع الى وحدة البيانات المركزية .

2. اجراء عمليات اختبار مسبق قبل الشروع في تعميمه واختياره ,وتتضمن هذه التوصية ايضاً العمل على تعميم الثقافة الالكترونية لدى فئات الشعب كافة.

3. ان يكون لدى ادارة الانتخابات خطة طوارئ بديلة للتعامل مع حالات التعطل المفاجئ للنظام وذلك بتوفير احتياطي من الاجهزة البديلة وقطع الغيار اللازمة ,وفريق فني مؤهل للتعامل مع الصيانة حسب مقتضى الحالة الفنية لنظام التشغيل.

4. قبل اختيار نظام التصويت يجب التأكد جيدا من ان هذا النظام هو النظام الأنسب الذي يتماشى مع ظروفنا ومن ثم تحديد اهداف هذا النظام بدقة محكمة.

5. استخدام طريقة المتابعة الورقية باعتبارها مكملة للتصويت الالكتروني ليتمكن الناخب من تدقيق التصويت وللتأكد بان تصويته قد سجل الكترونيا بطريقة صحيحة، وبهذه الطريقة يتم الجمع بين سرعة التصويت الالكتروني وموثوقية الاقتراع الورقي لتلافي ما قد يحدث من اعطال.

6. يجب ان نخصص الوقت الكافي لتجريب المشروع والتاكد من نجاعته قبل استخدامه، فعادة ما يستغرق تطبيق نظام التصويت الالكتروني اكثر من سنة لتطبيقه بل ويتطلب وقتا اكثر ليصبح مقبول اجتماعيا.

7. يجب الاعتماد على الكفاءات الكبيرة من خلال التدريب المحكم للعاملين على النظام وكذا التطوير المهني للعنصر البشري، والتركيز على توعية الناخبين للتعامل مع النظام ,فالطراف المعنية تزداد ثقة والتفافا حول النظام اذا كانوا على دراية كافية به.

8. يجب التفكير ودراسة الكلفة الاجمالية للنظام مع الوضع في الحسبان تكاليف التدقيق والتحديثات وقطع الغيار وكذلك التعديلات التي تتطلبها العملية للتوافق مع كل المعطيات الجديدة ضف الى كل ذلك تكلفة شرا النظام بكل اجهزته المختلفة.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر

I - النصوص القانونية

أ- النصوص الدستورية

1- التعديل الدستوري2020، الصادر بموجب المرسوم رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في إستيفتاء أول نوفمبر سنة 2020، الجريدة الرسمية رقم 82 بتاريخ 30 ديسمبر 2020.

ب- النصوص التشريعية:

1. القانون العضوي رقم 01/12، المؤرخ في 14جانفي2012، المتعلقبنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد 01, الصادرة في: 14 جانفي 2012.
2. القانون العضوي10/16، المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة في:25 غشت 2016.
3. القانون العضوي رقم 07/19 المؤرخ في 14 سبتمبر 2019، يتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، جريدة رسمية عدد55 ، المؤرخة في 19 سبتمبر 2019
4. القانون العضوي رقم08/19 المؤرخ في 14 محرم 1441 الموافق ل14 سبتمبر 2019، يعدل ويتمم القانون العضوي 10/16 المتعلق بنظام الإنتخابات،ج ر،العدد 55، الصادرة في:15 سبتمبر2019.
5. القانون العضوي رقم 11/16 المؤرخ في 25 غشت 2016، المتعلق بالهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، جريدة رسمية ، عدد50 بتاريخ 28 غشت 2016.
6. القانون رقم:01/16، المؤرخ في 06 مارس،2016 المتضمن التعديل الدستوري 2016، جريدة رسمية العدد14، الصادرة في:07 مارس 2016.
7. القانون رقم 16-01، المؤرخ في 06 مارس 2016، رالمتضمن التعديل الدستوري 2016، الجريدة الرسمية العدد 14، المؤرخة في 07 مارس 2016.
8. الامر 03/06 ،المتعلق بالقانون الاساسًي للوظٌفية العامة، المؤرخ فًي :15 جوان 2006، الجريدة الرسمية العدد46، الصادرة بتارٌيخ 16 جوان 2006.
9. الأمر رقم 21-01 ، المؤرخ في 10 مارس 2021، والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية رقم 17، مؤرخة في 10 مارس 2021.

ج- النصوص التنظيمية:

1. المرسوم التنفيذي رقم 02-83، المؤرخ في 05 مارس2002، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 97- 64، المؤرخ في 15 مارس 1997، الذي يحدد كيفيات إعداد بطاقة الناخب و تسليمها و مدة صالحيتها، الجريدة العدد 4،

2. النظـام الـداخليً للسـلطة الوطنيّـة المسـتقلة للانتخابـات، المـؤرخ فًـي: 17 سـبتمبر ;2019 ، والمتضـمن النظـام الـداخلًي للسـلطة الوطنيّـة المسـتقلة للانتخابـات، الجريـدة الرسـمية، العـدد04، الصـادرة بتـارّخ 26 دّيسمبر 2020.

المراجع:

أولا: الكتب

1. احمـد بـدر أسـامة، الوسـائط المتعـددة بـين واقـع الـدمج الالكترونـي للمنصـفات وقـانون حمايـة حقـوق الملكيـة الفكرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، سنة 2004.
2. برهان رزيق، السلطة الإدارية، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، سوريا،2016.
3. سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية و آفاق تطبيقاتها العربية، مركز البحوث، الرياض، 2005.
4. طـارق محمـود عبـاس، مجتمـع المعلومـات الرقمـي ، المركـز الاصـيل للطبـع والنشـر والتوزيـع، القـاهرة، سنة 2004
5. عبد الحميد بسيوني، الديمقراطية الالكترونية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2002.
6. عبد الرزاق السالمي، الإدارة الالكترونية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، سنة 2008.
7. علـي محمـد الخـوري، الحكومـة الرقميـة مفـاهيم وممارسـات، إصـدارات المنظمـة العربيـة للتنميـة الاداريـة ،جامعة الدول العربية، القاهرة 2018.
8. فـوزي حبـيش، الادارة العامـة والتنظـيم الاداري، دار النهضـة العربيـة للطباعـة والنشـر والتوزيـع ، بيـروت، 2008
9. قاسم حسن العبودي، تأثير النظم الانتخابية في النظام السياسي، دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،2012.
10. لبيد عماد ، موزاي بلال ، رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر، الواقع، الآفاق و التحديات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، سنة 2021.
11. ماريـان سـاور، نقـاش كـولين هيـوز بعنـوان "اضـفاء الطـابع المؤسسـي علـى النزاهـة فـي الانتخابـات"، والمنشـور ضـمن كتـاب "الانتخابـات الكاملـة ، الحـرة والنزيهـة , وحـول تطـور مبـدأ نزاهـة الانتخابـات واضـفاء الطـابع المؤسسـي عليـه فـي أسـتراليا" ، مطبعـة الإتحـاد "فيديريشـن بـرس" بمدينـة سـيدني عـام 2001.
12. مهـري سـهيلة، بـن جـامع بـلال، المكتبـة اللرقمية،طبعـة01، دار بهـاء للنشـر والتوزيـع، قسـنطينة،الجزائر، 2011.
13. محمـد الهـادي محمـد، تكنولوجيـا الاتصـالات وشـبكات المعلومـات، المكتبـة الأكاديميـة القـاهرة، سـنة 2000
14. محمد دنون يونس، الاطار القانوني للتصويت الالكتروني، جامعة الموصل ,العراق ,2012.
15. محمـد سـمير احمـد، الإدارة الإلكترونيـة، مدونـة المنـاهج السـعودية، دار المسـيرة للنشـر والتوزيـع والطباعـة، السعودية, سنة 2020.
16. هشـام حسـين الجبـوري ، الضـمانات الدسـتورية لنزاهـة الانتخابـات النيابيـة (دراسـة مقارنـة) ، دار الجامعـة الجديدة، االاسكندرية، 2013.

ثانيا :الرسائل الجامعية والمذكرات

1-رسائل الدكتوراه

1. أحمد بنيني، الاجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم القانونية، الجزائر، 2005-2006.
2. بلص هاشم احمد محمد ، النظام القانوني للهيئة المستقلة في إدارة الانتخابات النيابية -دراسة تحليلية- رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، سنة 2018.
3. فاروق حميدشي، الممارسة التشريعية في الجزائر، رسالة تخرج لنيل درجة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، بن عكنون، الجزائر، 2003 /2004 ، ص 190 .
4. محمد فرغلي محمد علي، التنظيم القانوني للانتخابات المحلية -دراسة مقارنة-، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، قسم القانون العام، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، مصر، 1998.

2-رسائل ماجستير

1. احمد ، قبلان آل فطيح ، "دور الإدارة الالكترونية في التطوير التنظيمي بالأجهزة الأمنية- دراسة مسحية على ضباط شرطة المنطقة الشرقية"-، المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2008.
2. بدر بن محمد المالك،" الأبعاد الإدارية والأمنية لتطبيقات الإدارة الالكترونية في المصارف السعودية ، (دراسة مسحية)"، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية غير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ،2007.
3. زهير حسين سليمان دهب، تطوير منصة التصويت الالكتروني، مذكرة ماجستير، جامعة النيلين، السودان 2017.
4. حماد مختار،"تاثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، سنة 2007.
5. يوسف رجب عابد، أثر الإدارة الإلكترونية على فاعلية القرارات في القطاع العام -دراسة حالة وزارة الداخلية الشق المدني-، رسالة ماجستير، إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، أكتوبر 2015.
6. عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر،, مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة منتوري – قسنطينة-، السنة الجامعية 2010/2009.

3 -مذكرات الماستر

1. أسماء زقلوي ، أسماء بن عومر، أهمية الرقمنة الاكترونية في تحسين أداء الخدمات المقدمة للمتعاملين في المركز الوطني للسجل التجاري، – دراسة الفرع المحلية لولاية ادرار–، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة احمد دراية، ادرار، السنة الجامعية: 2021/2020.
2. بن عقة معمر، فرص تطبيق التصويت الالكتروني في الانتخابات بالجزائر، , مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، شعبة العلوم السياسية، التخصص : ماستر تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2019/2018.
3. جعفري عبد الله، خوالدية محمد فخر الإسلام، السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة–، السنة الجامعية 2021/2020.
4. حاجي رياض وسيم، النظام القانوني للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، السنة الجامعية 2020/2019.
5. حمزة بن شعبان، زهير بن عروج، النظام القانوني للسلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، السنة الجامعية: 2021/2020، ص06.
6. عبد المجيد رمضان، فرص تطبيق التصويت الإلكتروني فيالإنتخابات بالجزائر،مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في الميدان الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2019/2018.
7. عوني نادية، تقييم التجربة الرقمية في الإدارة المحلية الجزائرية–دراسة ميدانية بلدية سعيدة–،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د.مولاي الطاهر،سعيدة، الجزائر، السنة الجامعية 2017/2016، ص23.
8. ريان بن كحلة، دور الإدارة الاكترونية في رقمنة سجلات الحالة المدنية،–دراسة حالة لبلدية شتمة ولاية بسكرة–، مذكرة ماستر،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة،السنة الجامعية 2019/2018.
9. رشيد برقاش، الرقابة على عملية الترشح للانتخابات في التشريع الجزائري،مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في القانون ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة 8 ماي 1945قالمة، الجزائر، السنة الجامعية 2019–2020، ص117.

4–المقالات

1. محمد زهران، عضو هيئة التدريس بجامعة نيويورك فى تخصص هندسة وعلوم الحاسبات، حاصل على الدكتوراه فى نفس التخصص من جامعة ميريلاند الأمريكية، له العديد من الأبحاث العلمية المنشورة فى

الدوريات والمؤتمرات الدولية، بالإضافة إلى الأبحاث والتدريس, له اهتمامات عديدة بتاريخ وفلسفة العلوم ويرى أنها من دعائم البحث العلمي، يستمتع جداً بوجوده وسط طلابه في قاعات المحاضرات ومعامل الأبحاث والمؤتمرات، أمله أن يرى الثقافة والمعرفة من أساسيات الحياة في مصر ،جريدة الشروق المصرية ، 7 اوت 2019، العدد 18456.

2. أيت شعلال نبيل ، النظام القانوني للهيئة الناخبة– دراسة مقارنة– مجلة الفكر القانوني والسياسي ،المجلد 03، العدد 02 ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2 ، الجزائر2020
3. الدلهومي صالح، إشكالية المكتبة الالكترونية ومستفيديها، اعمال المؤتمر العاشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات المكتبية الالكترونية والنشر الالكتروني وخدمات المعلومات في الوطن العربي، المعهد الأعلى للتوثيق، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، تونس، سنة 2001
4. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، مقدمة إلى التصويت الالكتروني: اعتبارات جوهرية، ستكهولم السويد ، ديسمبر 2011.
5. المكي دراجي ، "دور الادارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر، دراسة لنموذجين قطاعي ،العدالة ، الداخلية والجماعات المحلية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 17، جانفي 2011.
6. الصالحي سامي عطاء الله ، " الحكومة الإلكترونية "، تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحدة تنمية المعلومات للدول العربية، الكويت،أفريل 2001.
7. بيرت وولف، أندرو إليس، واخرون، مقدمة إلى التصويت الالكتروني:اعتبارات جوهرية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية واالانتخابات،, السويد، ديسمبر 2011
8. دليل مراقبة الانتخابات، مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان لمنظمة العون والتعاون في اوربا ، الطبعة الرابعة، افريل 1999.
9. وهاج خضاير عباس، سهى زكي نوري , مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية, مركز ضياء للمؤتمرات والأبحاث،المجلد السابع، العدد الرابع ، كلية القانون، جامعة بابل ،العراق ،2003.
10. حلفاية زهية، العقون ساعد، لبيض ليلى،" الآلية المؤسساتية لمراقبة الانتخابات قبل وبعد القانون العضوي رقم"07-19، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد2،العدد10، الجزائر2019.
11. يغني سامية، واخرون ، الخدمة العمومية في ظل تحديات الرقمنة ومتطلبات الجودة، تحليل تجربة مؤسسة الضمان الجتماعي ،الفرع الولائي بالوادي، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 04 ، العدد 01، جوان2021
12. كيف يعمل التصويت الإلكتروني: إيجابياته وسلبياته مع المقارنة مع التصويت الورقي، مقال على جريدة تقنيات ديزاد
13. منصور بن سعد القحطاني ، "مهددات الأمن المعلوماتي وسبل مواجهتها ، (دراسة مسحية على منسوبي مركز الحاسب الآلي بالقوات البحرية الملكية السعودية بالرياض)" ، الرياض ، 2008.
14. محمد بن عشاوي، "اثر تطبيق الحكومة الاكترونية على مؤسسات الاعمال"، مجلة الباحث، العدد07، جامعة ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية :2009/.2010.

15. محمد فتحي عبد الهادي، رقمنة الدوريات العربية،–مشروع رقمية الدوريات بدار الكتب المصرية نموذجا–، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مجلد17، العدد2، نوفمبر 2011.
16. محمد شرفي, رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، تصريح صحفي منشور بجريدة النصر ,الجزائر , يوم 2020/10/14.
17. مصر على الطريق الرقمي، الرقمنة كلمة السر نحو تحقيق التقدم، أوروبا تسعى لزيادة الاعتماد عليها للنهوض بمجتمعاتها, الصين وكوريا الجنوبية في المقدمة، ودراسات تؤكد ، وتساعد على نمو الاقتصاد والقضاء على الفساد مقالمنشور يوم الأحد، 01 ديسمبر 2019 ، منشور بجريدة اليوم السابع، السبت 14 ماي2022.
18. محمد باسك منار، إدارة الانتخابات في المغرب، – محاولة للتقييم في ضوء التجارب الدولية–، مجلة البحوث السياسية والإدارية ، المجلد01،العدد العاشر،2016.
19. نبيلة مزواغي، طالبة دكتوراه،'نحو تكريس شفافية العملية الانتخابية من خلال السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 06 , ، العدد2، الجزائر2002.
20. خنافيف محمد،, معيزي قويدر، التصويت الالكرتوني كنموذج مقترح لتفعيل الادارة الالكرتونية في الجزائر, ، مجلة الادارة والبحوث للدراسات والتنمية، العدد الثالث عشر, ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، الجزائر، سنة 2018.
21. قدور ضريف، السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، نظامها القانوني، مهامها وتنظيمها "، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 13، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 ،الجزائر، 13 جانفي2020.
22. سالمي جمال، سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة ، "مجلة العلوم الإنسانية ، "العدد 08، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2005.
23. سلمى ديلمي، عادل بن عمر، تفعيل الادارة الالكترونية كألية لتطوير الخدمة العمومية في الجزائر–, رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر: الواقع، الافاق، التحديات– , قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2 ، الجزائر2021.
24. سليماني لخميسي، النظام القانوني للسلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن الانساني ,المجلد05 ، العدد 02 ، جامعة الحاج لخضر باتنة1، الجزائر،2020،.
25. سماعيني علال،" تأثير الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات على نزاهة العملية الانتخابية في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة، مجلد2018 العدد14
26. عبد الله شحاته الشقان، مبدأ الاشراف القضائي على الاقتراع العام للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية، " دراسة مقارنة "، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 2005.
27. عبد المومن بن صغير ،"إشكالية تطبيق الحكومة الاكترونية في الجزائر "المعوقات– الافاق""، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة– الجزائر ، 5 أكتوبر 2016، تاريخ التصفح : 2022/01/25.
28. عبد العالي هبال، التصويت الالكتروني: تجارب دولية,, المجلة الجزائرية للامن والتنمية، المجلد 08، العدد 15، جامعة باتنة1، الجزائر،2019.

29. عبد الرحمان بن جيلالي،"السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كآلية مستحدثة لتنظيم الانتخابات"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة ، العدد الرابع، المجلد الرابع، الجزائر ,2019، ص160.
30. عمرو زكي، دراسة بشأن إستخدام النظم والوسائل الإلكترونية فى التصويت فى الانتخابات، مكتب عبد المتعال ومحرم وجيزة للمحامات والاستشارات القانونية ,الجيزة ، جمهورية مصر العربية،
31. عصام حوادق، السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كضمانة قانونية لنزاهة العملية الانتخابية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 31، العدد04، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2020
32. رشيد عتو، رقابة السلطة الوطنية للإنتخابات ضمانة لنزاهة الإنتخابات "إنتخاب رئيس الجمهورية نموذجا" ,مجلة الدراسات القانونية المقارنة، معهد العلوم القانونية والإدارية،المركز الجامعي تيسيمسيلت ، المجلد 06 , العدد01,الجزائر،2020،.
33. شادي زكي ، مقال، جريدة المصري اليوم، مصر، 2010/11/30.
34. شلالي رضا، وبن سالم أحمد عبد الرحمان، وحاشي محمد الامين، السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في الجزائر (العملية الانتخابية من هيئات الرقابة إلى سلطة التنظيم والاشراف)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 05، العدد 01، جامعة بن عاشور الجلفة، الجزائر 2020.
35. خالدي تامر، السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات في التشريع الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد05، العدد 02، سنة 2020.

5-المداخلات

1. بودي عبد القادر، بودي عبد الصمد ,"الإدارة الرقمية كإبداع في تسيير وتمييز منظمات الاعمال مع الإشارة كنموذج للإدارة الرقمية في المنظمات العربية، الملتقى الدولي حول الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة ، كلية العلوم الاقصادية والتسيير, جامعة سعد دحلب، البليدة يومي 12- 13 ،, الجزائر 2010.
2. وسيلة واعر ، دور الحكومة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية, حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول إدارة الجودة الشاملة بقطاع الخدمات، المنظمة من قبل : جامعة منتوري قسنطينة،-لا يوجد تاريخ الملتقى-.
3. سارة بيرش، "إيضاح مسألة الثقة في سير الانتخابات"، ورقة بحث مقدمة خلال الندوة حول الرأي العام والأحزاب السياسية في جامعة إيسيكس، المملكة المتحدة ، من 9 - 11 سبتمبر عام 2005.

6-موقع الكتروني

1. مركز هردو | لدعم التعبير الرقمي، الرقمنة وحماية التراث الرقمي، القاهرة 2019.
1-www.hrdoegypt.org----info@hrdoegypt.org.
2. Numérisation des bibliothèques : les modes de numérisation [en ligne]. [10-10-2005]. Disponible sur internet http://www.culture.gouve.fr/mrt/numérisation/fr/du/1image.htm.
3. الأستاذ الباحث إسماعيل أولبصير "،الجزائر نيوز "، مشروع الحكومة الالكترونية حتمية اقتصادية بحاجة الى إرادة سياسية عالية، متوفر على الرابط : http://www.djazairnews.info/dialgue: تاريخ الاطلاع 2022/04/15

4. ربيكا مير كوري، التصويت الالكتروني ،على الموقع الالكتروني، http.//www.notablesoftware.co
5. د.آفي روبن، الاعتبارات الامنية للتصويت الالكتروني عن بعد، جامعة جونز هوبكنز ،على الموقع الالكتروني http://avirubin.com/e-voting.security.html
6. (اللجنة الاوربية للديمقراطية) قانون فينسيا – (قانون الممارسات الجيدة في المسائل الانتخابية: قواعد ارشادية وتقرير توضيحي)2002. على الموقع الالكتروني : http.//www.Venice .coe.int/docs/2002/

ملخص:

ان نجاح رقمنة العملية الانتخابية يرتكز بالأساس على البنية الرقمية التحتية التي تمتلكها الدولة، وبمدى وعي الناخبين والقائمين عليه ومدى تكوينهم وتاهيلهم القانوني والتقني، للوصول الى اقصى درجات الشفافية الانتخابية، والوضع الحالي بالجزائر يتطلب عدم التسرع في تعميمها على مختلف مراحل العملية الانتخابية خاصة مرحلة التصويت ، بل ينبغي التحول نحو الرقمنة الكلية تدريجيا وفق ما يتلائم وامكانياتها التقنية والبشرية والقانونية خاصة وان حسن اختيار نوع التصويت الالكتروني المعتمد بناءا على تركيبة المجتمع وتكوينه السياسي والعلمي والثقافي والديني، يساهم الى حد كبير في نجاح العملية الانتخابية وبالضرورة تكريس الشفافية الانتخابية.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة النتخابات الشفافية الانتخابية النزاهة الانتخابية

Abstract:

The success of digitizing the electoral process is based mainly on the digital infrastructure owned by the state, and the awareness of voters and those in charge of it and the extent of their legal and technical training and qualifications, to reach the highest levels of electoral transparency. Rather, it should shift towards total digitization gradually, in accordance with its technical, human and legal capabilities, especially since the good selection of the type of electronic voting adopted based on the composition of society and its political, scientific, cultural and religious composition contributes greatly to the success of the electoral process and the necessity of consolidating electoral transparency.

Keywords: digitization, elections, electoral transparency, electoral integrity

الفهرس

الفهــرس

مقدمة: 1
الفصـل الأول: آليات تكريس النزاهة الانتخابية 6
المبحث الأول :الاليات التقنية لتكريس النزاهة الانتخابية 7
المطلب الأول: ماهية الرقمنة الانتخابية 8
الفرع الأول: مفهوم الرقمنة الانتخابية 8
أولا : تعريف الرقمنة الانتخابية 9
ثانيا : أنواع الرقمنـة الانتخابية 10
الفرع الثاني : اهمية الرقمنة الانتخابية 12
الفرع الثالث: تقدير الرقمنة 12
أولا : إيجابيات الرقمنة الانتخابية 13
ثانيا: سلبيات الرقمنة الانتخابية 13
الفرع الرابع: أهداف الرقمنة الانتخابية 14
المطلب الثاني : مراحل رقمنة الانتخابات 15
الفرع الأول: الرقمنة في المرحلة القبلية للعملية الانتخابية 15
أولا : رقمنة البطاقية الوطنية للهيئة الناخبة 15
ثانيا: رقمنة عملية جمع الاستمارات ومراقبتها 18
رابعا : رقمنة عملية تعيين المؤطرين 19
الفرع الثاني : الرقمنة في المرحلة المعاصرة عملية التصويت الالكتروني 19
الفرع الثالث : الرقمنة في المرحلة البعدية للعملية الانتخابية 25
أولا : رقمنة عملية الفرز 25
ثانيا : رقمنة عملية اعلان النتائج 25

المبحث الثاني:الاليات الهيكلية لتكريس النزاهة الانتخابية 26
المطلب الاول: الاطار المفاهيمي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات..... 27
الفرع الاول: مفهوم السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات..... 27
اولا– تعريف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات..... 27
ثانيا– خصائص السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات 29
الفرع الثاني : الاساس القانوني والدستوري للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات 29
اولا: الاساس الدستوري للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات..... 29
ثانيا: الاساس القانوني للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات 31
المطلب الثاني: الاطار التنظيمي والوظيفي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات 31
الفرع الأول : الاطار التنظيمي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات 32
الفرع الثاني : الاطار الوظيفي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات 33
اولا: صلاحيات ومهام السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات خلال المرحلة التمهيدية للعملية الانتخابية..... 33
ثانيا : صلاحيات ومهام السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أثناء المرحلة المعاصرة للاقتراع.... 35
ثالثا: مهام السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أثناء المرحلة البعدية ليوم الاقتراع..... 36
ملخص الفصل..... 37
الفصل الثاني: الرقمنة الانتخابية: الفعالية والتحديات 46
المبحث الأول : فعالية الرقمنة في مختلف مراحل العملية الانتخابية وتحدياتها 46
المطلب الأول : فعالية الرقمنة في مختلف مراحل العملية الانتخابية..... 47
الفرع الأول: فعالية الرقمنة في المرحلة القبلية للعملية الانتخابية 47
أولا : فعالية الرقمنة في ضبط البطاقية الوطنية للهيئة الناخبة 47
ثانيا : فعالية الرقمنة في عملية جمع الاستمارات ومراقبتها 49
ثالثا : فعالية الرقمنة عملية تعيين المؤطرين للعملية الانتخابة..... 49

الفرع الثاني: فعالية الرقمنة في مرحلة عملية التصويت 50
الفرع الثالث : فعالية الرقمنة في المرحلة البعدية للعملية الانتخابات 51
أولا : فعالية الرقمنة في عملية فرز الأصوات 51
المطلب الثاني : فعالية الرقمنة أثناء عملية التصويت..... 52
الفرع الأول: تعريف التصويت الالكتروني..... 19
الفرع الثاني : أنواع التصويت الالكتروني..... 21
أولا: التصويت الإلكتروني المباشر:..... 21
ثانيا: التصويت باستعمال شبكة الانترنت: 21
ثالثا: التصويت بواسطة الهاتف: 22
الفرع الثالث : مزايا التصويت الالكتروني 22
المبحث الثاني : تحديات الرقمنة الانتخابية..... 52
المطلب الأول : تحديات الرقمنة لتكريس النزاهة الانتخابية..... 53
الفرع الأول :المعوقات البشرية والإدارية..... 53
أولا: نقص الكفاءات 54
ثانيا: الامية المعلوماتية :..... 54
ثالثا: العائق اللغوي:..... 54
رابعا: مقاومة التغيير والخوف منه:..... 55
خامسا: ضعف التنسيق بين القطاعات 55
الفرع الثاني: المعوقات المالية:..... 55
الفرع الثالث: إشكاليات حقوق الملكية الفكرية 56
الفرع الرابع: إشكاليات تقنية وفنية: 56
أولا : عدم توفر المعدات التكنولوجية الحديثة..... 56

ثانيا : مشكلة سرعة تدفق الانترنات:..... 57
الفرع الخامس : تحديات تشريعية وقانونية 57
المطلب الثاني : تحديات التصويت الالكتروني والحول المقترحة..... 60
الفرع الأول : معوقات التصويت الالكتروني..... 61
اولا– مقاومة التغيير: 61
ثانيا: التكلفة المالية 61
ثالثا: المهددات الأمنية..... 61
رابعا: انعدام الشفافية والنزاهة في عملية التصويت الالكتروني 62
خامسا: حماية سرية التصويت وكلمة السر..... 63
سادسا: القوى القاهرة : 63
سابعا: دور صانعي الأجهزة في التاثير على الأصوات:..... 63
ثامنا: تقنيات الحماية المادية 64
تاسعا: سهولة الغش في التصويت الإلكتروني: 64
الفرع الثاني: الحلول والاقتراحات 64
ملخص الفصل الثاني: 68
الخاتمـــــــة: 81
قائمة المصادر والمراجع:..... 87

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

استمارة المعلومات الخاصة بالراغبين في المشاركة في تأطير مراكز و مكاتب التصويت

أ-الحالة المدنية

باللاتينية

الاسم

باللاتينية

اللقب

الولاية

مكان الميلاد : البلدية

تاريخ الميلاد

الجنس

الولاية

البلدية

العنوان

رقم الهاتف

البريد الالكتروني

ب- التسجيل في القائمة الانتخابية

الولاية

البلدية

رقم التسجيل في القائمة الانتخابية

قائمة مراكز التصويت عبر التراب الوطني

إختر بلديتك للبحث عن مراكز التصويت

الولاية: 24-قالمة

البلدية: قالمة

13	ECOLE BOUNEB MOHAMED
12	CEM CHEIKH BOURAS
14	CEM 5 JUILLET 1962
12	ECOLE HOUARI BOUMEDIENNE
10	ECOLE MALEK BEN NABI
10	ECOLE OUMEDOUR TOUHAMI
12	ECOLE FATMA ZOHRA REGUI

إبحث عن مكتب و مركز التصويت الخاص بكم عبر الرابط الآتي

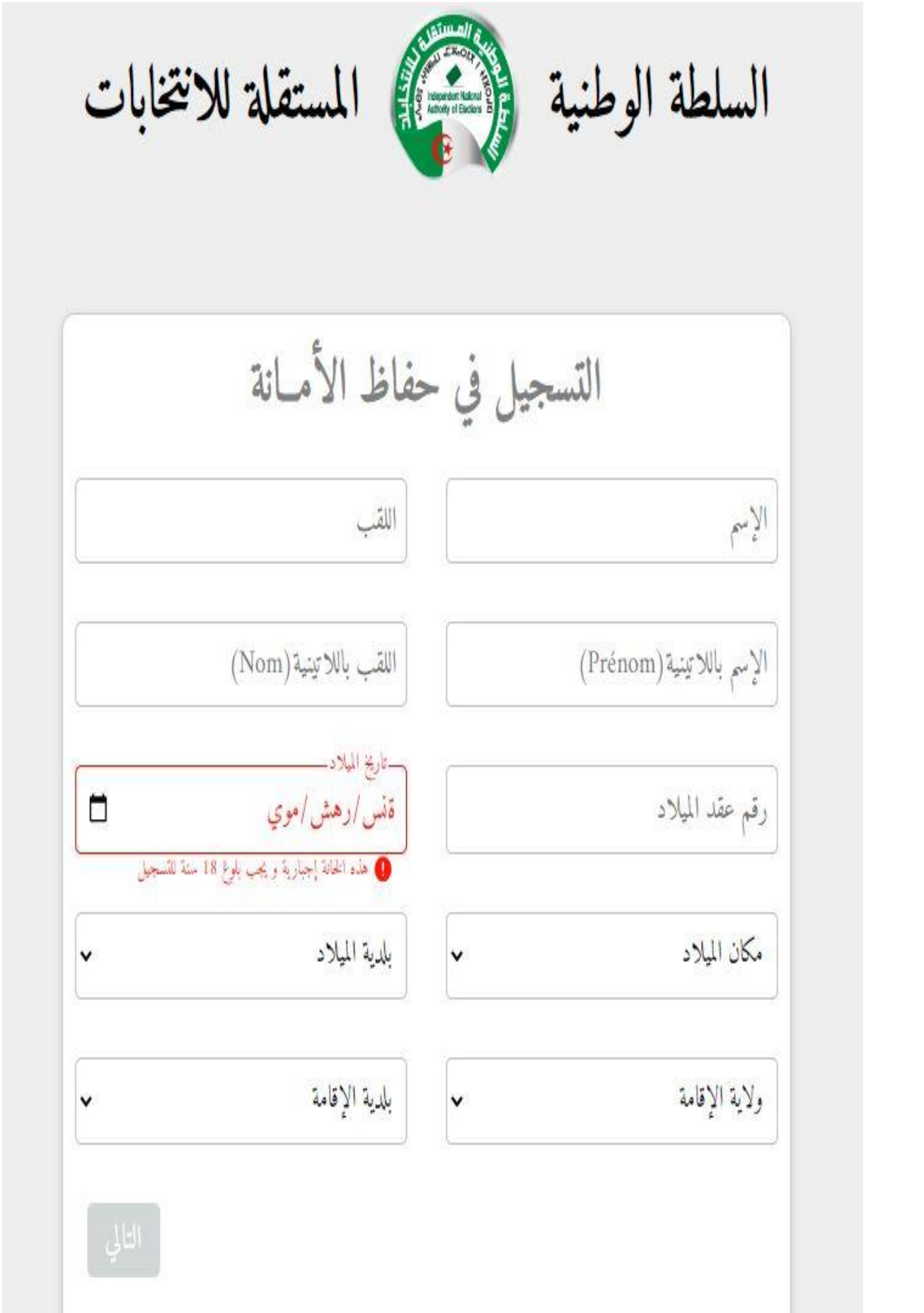
السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات
التسجيل في حفاظ الأمـانة
الإسم
اللقب
الإسم باللاتينية(Prénom)
اللقب باللاتينية(Nom)
رقم عقد الميلاد
تاريخ الميلاد
ةنس/رهش/موي
هذه الخانة إجبارية و يجب بلوغ 18 سنة للتسجيل
مكان الميلاد
بلدية الميلاد
ولاية الإقامة
بلدية الإقامة
التالي

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات
البحث عن مركز التصويت
الإسم
اللقب
الإسم باللاتينية (Prénom)
اللقب باللاتينية (Nom)
تاريخ الميلاد
ةنس/رهش/موي
مكان الإزدياد
بلدية الميلاد
ولاية الإقامة
بلدية الإقامة
التالي